ملحق

بناء السلام في لبنان

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

UNDP

العدد رقم 26، كانون الأول 2020 - #لبنان_يبني_قدما

#لبنان_يبني_قدما

ملحق يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KfW)، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عمل فني لراسيل اسحق

03 الكورونا، الأزمة الإقتصادية وانعدام المساواة: نحو إرساء مبادئ التضامن الإجتماعي ؟

04 ضحايا منسيّون لأزمات لبنان

05 عودة الحركة العمّالية؟

06 إعادة النظر في سوق العمل وحاجاته: من التكيّف مع أساليب "العمل من المنزل" إلى تعزيز الوظائف "المواكبة للمستقبل"

07 إعادة النظر في استهلاكنا الإعلامي في فترات ما بعد الجائحة

08 محاولة "مختبرات" تدقيق الحقائق – إستئصال "فيروس" الأخبار المزيّفة في لبنان

09 عندما تضمن الثقافة تماسك شعب

10 معالجة الأوضاع الأساسيّة التي يعاني منها قطاع الرعاية الصحيّة

11 العقارات و المساحات الشاغرة في المناطق الحضرية كفرص لاستعادة الأماكن العامة في أوقات الأزمات والتقشّف

12 عالم متغيّر، لبنان متحوّل – العودة المطلوبة بشدّة إلى أسلوب حياة مستدام

13 الغذاء للبنان: المبادرات الداعمة للزراعة والمزارعين في المجتمعات المحليّة

14 إعادة النظر في التعليم بعد كوفيد – 19 :هل المدارس مجهّزة لهذا التغيير في الصيغة؟

15 قراءة عموديّة لأزمة القطاع التعليمي

اعادة النظر في الوضع القائم: نحو تنمية بشريّة مُستدامة في لبنان

سيلين مويرود

الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بالإنابة

تشكّل جائحة كوفيد-91 الأزمة الصحيّة العالمية الحاسمة في عصرنا هذا، والتحدّي الأكبر الذي يواجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية. فالجائحة أكبر بكثير من مجرّد أزمة صحيّة، بل هي أيضاً أزمة إجتماعيّة وإقتصاديّة لم يسبق لها مثيل، ذات قدرة على إحداث آثار إجتماعيّة وإقتصاديّة وسياسيّة مدمّرة من شأنها أن تترك ندوباً عميقة وطويلة الأمد. وفي هذا الصدد، خلصت دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنّ الآثار الخطيرة الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-91 يمكن أن تدفع 702 ملايين شخص إضافي إلى الفقر المدقع، علاوةً على المسار الحالي للجائحة، ليصل المجموع إلى أكثر من مليار شخص في حلول عام 0302.

وبينما كان إنفجار بيروت في 4 آب 0202 نقطة تحوّل بالنسبة إلى لبنان، لا يزال البلد يخوض معركة شاقّة ضدّ انتشار جائحة كوفيد-91 والأزمة الإجتماعيّة والإقتصاديّة المتدهورة، وسط تزايد أوجه عدم المساواة وتفاقم حالة عدم اليقين. لا شكّ في أنها تحديّات هائلة، لكنّها تخلق أيضاً فرصة فريدة لـ "بناء لبنان قدماً".

لقد كشفت جائحة كوفيد-91 في مختلف أنحاء العالم عن مدى حدود الأنظمة الإجتماعية وشبكات الأمان عندما يتعلّق الأمر بإعانة السكان وتوفير الرعاية لهم، وبخاصةً الفئات الأكثر ضعفاً. وقد استعرض تقرير التنمية البشريّة لعام 9102 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العديد من أوجه عدم المساواة الناجمة عن هذه الأنظمة، ودعا إلى إيجاد حلول تأخذ في الإعتبار أوجه الترابط بين مختلف العوامل في المجتمعات، والإقتصادات، والهياكل السياسية لضمان التنمية البشرية المستدامة. كما دعت أزمة كوفيد-91 إلى إعادة تقييم أولويّات الأفراد، والمجتمعات والإنسانية بشكلٍ عام. فحتى لو تمّ إحتواء الجائحة، فإنّ العودة إلى "الوضع الطبيعي القديم" لم يعد ممكناً.

بالتالي، يقوم هذا الملحق بتحليل آثار جائحة كوفيد-91 المستمرّة والأزمات المتفاقمة التي سبّبتها الحالة الإقتصادية وتفجيرات بيروت في 4 آب، والتي انعكست على "الوضع الطبيعي القديم". كما يحدّد القطاعات التي تحتاج إلى إعادة التفكير النقدي، ويلقي الضوء على الحلول الحاليّة والسبل الممكنة للمضي قدماً، من إعادة التفكير في العلاقات الإجتماعيّة، إلى تعزيز نماذج محليّة أكثر إستدامةً للإنتاج، والإستهلاك وما بعد الإستهلاك، وإعادة تقييم حاجات مكان العمل، وتحسين تدفّق المعلومات الدقيقة في هذه المرحلة الحرجة. ونحن على ثقة بأنّ الأفكار والتوصيات الواردة في هذا الملحق، ستسهم في رسم السبيل للمضي قدماً من أجل بناء لبنان قدماً.

IMPACT OF COVID-19 ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS (Rep.). (2020). UDNP. doi:https://sdgintegration.undp.org/accelerating-development-progressduring-covid-19

الأمل في# بناء_لبنان_قدماً

ساشا ستادتلر مدير البنك الألماني للتنمية (KfW)، لبنان

أنت تخسر فقط عندما تتوقّف عن المحاولة. ولا يزال شعب لبنان يحاول #بناء-لبنان-قدماً. شعبٌ يُبقي الأمل حيّاً وهو يلملم جراح وطنه بعد انفجار بيروت المؤلم في 4 آب، حتى وهو يرزح تحت وطأة أسوأ أزمة إقتصادية شهدها منذ سنوات وظلال جائحة "كوفيد-19".

هناك أمر واحد علّمته هذه الأزمات الوطنيّة والعالميّة للناس في كلّ مكان، ألا وهو أنّها لا تميّز. وبالتالي، فإنّ الحلول لا بدّ من أن تكون شاملة للجميع. إنطلاقاً من هذا الإدراك، رأينا دليلاً لا يمكن إنكاره، وقصصاً ملهمة للمجتمع المدني يحتشد لـ#بناء-لبنان-قدماً من خلال مساواة وسلام وخدمات أفضل. وما بدأ كأصوات ومبادرات معزولة، بات يندمج في حركات مؤسّسية ويشجّع المواطنين على المشاركة بشكلٍ أكبر في الحياة العامة وفي الحوار.

تبدأ مبادرة #بناء-لبنان-قدماً بإنشاء مساحات إعلاميّة آمنة وإيجابيّة للحوار حول أوجه عدم المساواة. إنّ ملحق بناء السلام في لبنان الذي تحملونه في ايديكم هو واحدٌ من هذه المساحات. يصدر الملحق بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KFW)، ومن خلال الرؤية المشتركة لبناء السلام التي يشارك فيها الصحافيون والناشطون والباحثون والفنّانون في لبنان. إنّ المساحات الإعلاميّة الآمنة تتطلّب مكافحة جائحة أخرى سريعة الإنتشار من المعلومات المضلّلة التي تهدّد أيضاً بناء السلام. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام البنك الألماني للتنمية (KFW) بتمويل تدريب المحرّرين والمراسلين من الوكالة الوطنية للإعلام (NNA) على مكافحة الأخبار المزيّفة. وباستخدام أدواتهم ومعرفتهم المكتسبة حديثاً، بدأ صحافيّو الوكالة الوطنية للإعلام بتشغيل موقع إلكتروني مخصّص للكشف عن الأخبار المزيّفة وفضحها، مع التركيز على الأخبار المتعلّقة بالصحّة.

إنّنا على قناعة راسخة بأنّه حيثما يوجد أشخاص يناضلون من أجل التغيير في وحدة قوية، هناك دائماً أمل، ونحن مصمّمون على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى #بناء-لبنان-قدماً.

العالم من بعد... العالم البعيد

غسان حجار مدير تحرير صحيفة "النهار"

مما لا شك فيه أننا بدأنا نعتاد الحياة من بعد. التعليم عن بعد. التجارة والبيع والشراء أونلاين. تقديم واجب التعزية عبر الهاتف. تبادل الإجتماعات عبر تطبيقات مختلفة. عالم جديد فرضه علينا وباء كوفيد-19. صحيح أننا نعتاد عليه تباعاً، وهو كأي أمر آخر يمكن أن نعتاد عليه وأن نتقبّله بعد فترة من الوقت، لكننا في الواقع بدأنا نفقد الحميميّة، والقرب الذي يميّز تحديداً مجتمعاتنا الشرقية. فالتفاعل في المدارس والجامعات وأماكن العمل، لا نزال نعتبره ضرورياً، ومشاركة الولد زملاءه اللعب في المدرسة وفي الشارع ممرّ إلزامي لبناء شخصيته واختبار تواصله مع الآخرين، والتحدث إلى موظف المصرف يجعلنا نبتسم ونبني علاقات إجتماعية جديدة.

ما نعيشه حالياً، هو المستقبل بالتأكيد، حيث سيتحوّل العالم الكترونياً. وكلما ازدادت سرعة الإنترنت، كلما اندفعت الحكومات نحو العالم الرقمي الذي يقلّص الوجود الإنساني ويحجب التفاعل البشري. لكننا عاجزون عن الصمود أمام المتغيّرات. وأمام عجزنا هذا، علينا أن نتعامل مع الواقع المستجد، فنفيد من التطوّر التكنولوجي، لأنه في الحقيقة يسهّل أمورنا الحياتيّة، ويقرّب المسافات، ويوفّر عناء التنقل، واستهلاك الطاقة، ويخفّف التلوث الناتج من السيارات والطائرات، ويختصر الوقت، وكلها عوامل إيجابية لا يمكننا التنكّر لها. لكننا في الوقت نفسه، نبحث عن إنسانيتنا في هذا العالم الإفتراضي، الذي يقودنا إلى التوحّد، وعدم الإنفعال والتفاعل، والكسل، وازدياد السمنة والأمراض الناجمة عنها، وتفكك العلاقات الاجتماعية، والنقص في الحب والتضامن، وهي أمور ضرورية لتوازن الإنسان يجب الاّ يخسرها.

في لبنان نخوض تجربة بدائيّة، وسوف نعود بعد انتهاء الجائحة إلى عاداتنا القديمة، وإن بنسبة اقل، والفضل أولاً لبطء الإنترنت، ولعدم وجود خدمات إلكترونيّة في معظم القطاعات الخدماتيّة. يمكن اعتبار هذا التخلّف نعمة في الوقت الحاضر، ريثما نتهيّأ لمرحلة جديدة مختلفة.

التغيير الضروري

غابي نصر مدير تحرير الملاحق الخاصة في صحيفة "لوريان لوجور" L'Orient-Le Jour

إنّ علماء الأوبئة وخبراء الإقتصاد وعلماء الإجتماع في مختلف أنحاء العالم، يتّفقون على أمرٍ واحد: ما بعد كوفيد-19 سيكون مختلفاً تماماً عن فترة ما قبل الجائحة... هذا إذا بدأت البشريّة في التغلّب على الجائحة أوّلاً. لقد أظهرت "النظم العاديّة القديمة" قصورها، وسيتعيّن علينا بالتأكيد إبتكار نظمٍ أخرى للبقاء على قيد الحياة، ليس فقط من حيث الإنتاج والإستهلاك ونظام الإقتصاد بصفة عامّة.

كما أنّ فيروس كورونا قد عطّل العديد من العادات القديمة، خاصّةً تلك المتعلّقة بالتفاعلات الإجتماعيّة. إذ نحن نشهد إنهياراً واسع النطاق للإختلاط الإجتماعي: فالأطفال، والنساء والرجال، والصغار والكبار، بالكاد يرون بعضهم. وإذا أمكن ذلك، فهم يبقون على مسافة آمنة متحصّنين خلف القناع أو درع الوجه. لا مزيد من المودّة، لا مزيد من العاطفة، الصحّة الشخصيّة تأتي أوّلاً. فالعلاقات بين الناس، باستثناء دائرة الأسرة المحدودة، لا تتمّ إلّا من خلال شاشة الهاتف الصغيرة أو شاشة الكمبيوتر.

وللحصول على فكرة عن هذه الإضطرابات العالميّة، يكفي الإشارة إلى حالة هونغ كونغ، التي أصابها "السارس" في عام 2002، وهو إبن عمّ كوفيد-19، ولكنّه أكثر فتكاً. منذ ذلك الحين، تعطّلت جميع العادات، وحتى ظهور الجائحة الأخيرة لفيروس الكورونا المستجدّ، يطبّق الصينيّون في هذه المنطقة الإدارية الفريدة جميع التدابير الوقائيّة بدقّة وغسل اليدين بشكلٍ منهجيّ. وهو أسلوب حياة يستمرّ منذ... 18 سنة!

وينطبق الشيء نفسه في لبنان بالطبع. باستثناء أنّه في لبنان، بالإضافة إلى الجائحة، سيتعيّن علينا الخروج من الإنهيار الإقتصادي والمالي. من المؤكّد أنّ الطبقة السياسيّة الحاليّة، التي هي أصل الكارثة، لن تتمكّن من تحقيق هذه الغاية. يجب أن يبدأ التغيير الأساسي في بلد الأرز أوّلاً بتغيير جذري في الممارسة السياسيّة، القائمة منذ الإستقلال على الرعاية والمحسوبيّة. نوّاب، ووزراء، ورؤساء من دون أجندة سياسيّة، من دون رؤية للحكم، يجرّون بعضهم البعض إلى مناقشات أبديّة حول تفاصيل تافهة، متجاهلين الخدمات العامّة الأساسيّة التي تمّ إبقاؤها عمداً في حالة من الإهمال. باختصار، إنّها عودة لا غنى عنها إلى الأساسيّات التي يحتاجها لبنان. والأساسيّات هي التعليم في المقام الأوّل حيث ينبغي إعادة بناء كلّ شيء تقريباً...

حقوق الطبع © 2020. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon).
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.
توزيع المواد في هذا العدد خضع لاعتبارات تحريرية.

حقوق الإنسان

الكورونا، الأزمة الإقتصادية وانعدام المساواة: نحو إرساء مبادئ التضامن الإجتماعي؟

لمى كرامة

كاتبة وباحثة في "المفكرة القانونية"

قبيل عيده المئة، دقّ لبنان ناقوس الخطر الإجتماعي حيث قدّر الإرتفاع في نسبة من هُم تحت خط الفقر من 28 إلى 55%، ومن هُم تحت خط الفقر المدقع من 8 إلى 32% مقارنة مع عام 2019 (1). وقد انعكست الأزمة الإقتصادية والمصرفية غير المسبوقة على واقع إجتماعي غير محصّن، حيث ترافق تدهور سعر صرف الليرة وحجز المصارف لأموال المودعين، مع حلول جائحة كورونا في شباط 2020 وإعلان الإقفال العام. وقد جاءت مجزرة مرفأ بيروت لتتوّج سلسلة الأزمات، وتحصد خسارات هائلة في الأرواح والأملاك والبنى التحتيّة. وفي حين أن ارتفاع معدلات الفقر قد تفاقم تبعاً لتضافر كل هذه العوامل، إلاّ أنّ الأكيد أن انعدام المساواة في لبنان ليس نتاجاً ظرفياً للأحداث الأخيرة، بل تجلياً لنظام إجتماعي-إقتصادي قائم على ضعف وهشاشة الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وتفويض دورها المركزي الى القطاع الخاص والقطاع الأهلي، من طوائف وأحزاب. فقد ظهّرت الأزمات المتتالية مكامن الخلل واللامساواة في نظام مهترئ، إن عبر سياسات صحيّة متبعة لسنوات وقيامها بإهمال القطاع العام، أو لناحية "خصخصة" الرعاية الإجتماعيّة والصحيّة في ظل إضعاف ممنهج لدولة الرعاية على حساب الزعامات الطائفية من خلال المؤسسات الخيريّة والدينيّة. وفي حين كان من المفترض أن تستجيب السلطات للأزمات الإستثنائيّة عبر خطط مستجدّة ومبتكرة، لم تستفد من إعلان حالة التعبئة العامة لإضفاء التوازن إلى العلاقات اللامتوازنة واللامتساوية، بل اتجهت نحو تأمين الحاجات الآنية من دون أيّ خطط جدية. وقد ظهر ذلك بشكل فادح في ظل إعلان حالة الطوارئ، وانشغال السلطات في التضييق على الحريات وعسكرة إدارة الأزمة، بدل معالجة الواقع الاجتماعي المأزوم وتأمين الحقوق الأساسيّة تبعاً لمجزرة المرفأ. إلاّ أنّ الوضع الاستثنائي الذي نشهده اليوم وسرعة تضخّم واقع اللامساواة والفقر، لا يمكن أن يستقيم سوى باجراءات استثنائية تنحدر من مفهوم "الدولة الفاعلة". في الواقع، يُتيح نظام التعبئة العامة (الذي تمّ تمديده حتى أواخر عام 2020) للدولة مروحة من الاجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية الحقوق الأساسيّة، من الحق في الغذاء والسكن والصحة، لا سيما عبر تأمين المواد الأساسية، وضبط الأسعار، وصولاً إلى وضع يدها على المرافق الحيوية (مصارف، مستشفيات، فنادق)، وعلى مواردها البشرية لتأمين الإجراءات الضرورية للنهوض من الأزمة المتعدّدة الرؤوس.

أبعد من إجراءات التعبئة العامة، إنّ حدّة الأزمة ومستويات اللامساواة تتطلب الخروج من الحلول الآنية والمقاربات التقليدية للتعاطي مع الفقر، نحو تفكير مجتمعي شامل في مكامن اللامساواة في النظام. يعتبر لبنان من البلدان التي تعاني خللاً مرتفعاً في مستويات توزيع الثروات، حيث أشارت أرقام منظمة "الأسكوا" لسنة 2019، أنّ 10% من اللبنانيين

© سامر نعمة

فقط يمتلكون 70.6% من الثروات. كما يبلغ مؤشّر "جيني" الذي يقيس التفاوت في توزيع الثروة نحو 9.18%، وهو من أعلى المعدلات عالمياً. وعليه، لا يمكن تصوّر سياسات إجتماعية فعّالة ما لم تكن قائمة على العمل على ردم هذه الهوّة، وتوزيع الثروات – والخسائر ما بعد الانهيار – بشكل عادل. إنّ الحديث اليوم عن بناء مجتمع أكثر عدالة لا يستقيم من دون التفكير في الأسباب البنيوية لعدم المساواة، أبرزها سيطرة الإحتكارات على القطاعات الحيوية (صحة، طاقة أو مشتقات نفطيّة، غذاء)، وغياب رقابة الدولة ودورها في حماية وتأمين الحقوق الأساسيّة، والسياسة الضريبيّة غير العادلة والمستندة بنسبة تفوق 80% على الضرائب غير المباشرة التي تطاول بالعبء نفسه جميع القاطنين من دون تمييز في مستويات الدخل بينهم. فمعالجة الفقر تمرّ حتماً عبر معالجة مسبّباته، وأبرزها البنى التي تسمح بالتركز الكبير للثروة في لبنان. وعليه، إنّ طرح سياسات إجتماعية لبناء مستقبل أكثر عدالة يقتضي بأن ينطلق من مبدأ التضامن الاجتماعي كمبدأ محوريّ وأساسي للنظام الجديد. ولعل ما يزيد من أهمية هذا المبدأ، هو ما شهدناه في الأشهر الأخيرة من زخم في المبادرات الفردية والمجتمعيّة القائمة على التضامن بين الناس، ولا سيما في ما يتعلق بالتطوّع وتأمين المسكن والغذاء للمتضررين، والتي يقتضي بأن تنعكس أساليبها وروحيّتها بنيوياً في الدولة، من خلال السياسات الإجتماعية والإقتصادية والتشريعات المستقبلية. يقتضي أيضاً بأن يندرج إعتماد هذا المبدأ على مستويين: الأوّل، في حماية المداخيل، والثاني، في الحد من الفاتورة المعيشيّة والأعباء على الفئات الأكثر هشاشة.

وعليه، ينبغي طرح مبدأ التضامن الإجتماعي في سياق علاقات العمل، حيث لا يتحمّل الأجير وحده عبء الظروف الإقتصادية. فقد حدّدت المادة 50 فقرة من قانون العمل شروط الصرف من العمل لأسباب إقتصادية، حيث اشترطت على صاحب العمل إبلاغ وزارة العمل قبل شهر من تنفيذ الصرف، تحت طائلة إعتبار الصرف تعسّفياً. وفي هذه الحالة، على وزارة العمل أن تتشاور مع صاحب العمل حول كيفيّة إتمام الصرف، وتضع برنامجاً له يراعي أقدميّة الموظفين في المؤسسة واختصاصهم ووضعهم العائلي والإجتماعي. وبذلك، فإن القانون وضع دوراً محورياً لوزارة العمل في قضايا الصرف ولا سيما الجماعيّة منها، وأعطاها مجالاً لمراقبة كيفيّة إنهاء عقود العمل بشكل يسمح لها بتفعيل مبدأ التضامن بين ربّ العمل والأجير. في الروحيّة عينها، يقتضي تطوير شبكات الأمان الحالية وتوسيع نطاقها، ولا سيما البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، بشكل يُتيح لشريحة أكبر من الأشخاص الاستفادة منه. كما أنه من الضرورة التفكير في تطوير الخدمات المدرجة فيه بشكل يؤدي إلى تخفيض الفاتورة المعيشية للمستفيدين، من خلال مثلاً وضع خطة لتأمين حق الوصول إلى سكن ميسّر، وتفعيل الرقابة على المضاربات العقارية، والإستثمار في البنى التحتيّة وشبكة النقل العام بشكل خاص، ومراقبة أسعار السلع الأساسية ولا سيما الغذائية والصحية عبر مكافحة إلغاء الوكالات الحصرية وكسر الاحتكار بشأنها (أدوية، معدات، إلخ). كما يبقى الأهم هو توفير تمويل مستدام لهذا البرنامج بشكل يؤمّن استمراريته. في الواقع، لا يمكن تأمين إستدامة كهذه من دون إرساء سياسة ضريبيّة عادلة وهادفة، لا مجال للتوسّع في مندرجاتها هنا بل فقط إعطاء بعض الأفكار، كإقرار ضريبة تصاعدية على إجمالي مصادر الدخل (بما فيها الريوع)، واستحداث ضريبة على الشقق الفارغة تحفّز على عرضها بأسعار ميسّرة، وتفعيل أسس "ضريبة التضامن"، أي ضريبة على الشرائح الأكثر ثراء تستخدم في مجالات مكافحة الفقر.

لا يوجد حلّ واحد للحد من عدم المساواة. إلاّ أن الثابت، أن كل الخطط تبقى نظرية ما لم توجد التنظيمات السياسية والعمّالية والنقابية والقوى الاجتماعية القادرة على حملها والمطالبة بها، عبر خطاب حقوقي يُعيد إحياء منطق الدولة، أبعد من سرديات المساعدات الآنية. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية المبادرات التي أطلقتها العديد من المجموعات في التشبيك بين أهالي المناطق المتضررة في بيروت، والسعي نحو مأسسة الضحايا كقوّة مجتمعية ضاغطة. النقطة الأخيرة تُعيدنا إذاً إلى المدخل الأساسي نحو الحل، وهي ضرورة بناء تحالفات وتنظيمات مرتكزة على مشروع سياسي - إجتماعي، تنظيمات تشاركيّة تتمثّل فيها كل الفئات العمرية والمناطق والمهن.

المراجع:

[1]https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/covid-19-beirut-explosion-rising-poverty-english.pdf[2] https://legal-agenda.com/%D981%%D98%A-%D8%B5%D986%%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D984%%D981%%D982%%D8%B1-%D988%%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D98%A%D8%A8%D987-%%D983%%D98%A%D981-%%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D985%%D984%%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%B3%D9/84%

ضحايا منسيّون لأزمات لبنان

جومانا فرحات
صحافية في "العربي الجديد" ومؤسّسة مبادرة"لاجئون منسيون"

لأن المصائب لا تأتي فرادى، كان لبنان على مدى أقل من عام على موعد مع 3 أزمات متلاحقة. بدأ التدهور مع المحنة الإقتصادية جرّاء انهيار الليرة اللبنانية أمام الدولار، وتبعها وباء كورونا وما فرضه من تدابير إحترازية شملت اغلاقاً عاماً تكرر أكثر من مرة، قبل أن يأتي إنفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس الماضي، مدمراً أجزاء واسعة من العاصمة.

© حسين بيضون

حاصرت الأزمات الثلاث، وإن بدرجات مختلفة، جميع القاطنين على الأراضي اللبنانية.

شكل العمال المياومون، العمال الأجانب، واللاجئون، الفئات الأكثر تضرراً من الأزمة لأنهم ببساطة الأكثر هشاشة، يعيشون يوماً بيوم من دون أي ضمانات ماليّة أو صحيّة. ولم تتأخر تداعيات هذه الأزمات في الإنعكاس على نمط حياتهم اليومي.

في ما يخص العمال اللبنانيين المياومين، وجد الآلاف منهم أنفسهم معطّلين عن العمل، سواء لتخلي مؤسساتهم عنهم أو بسبب التراجع الذي ضرب القطاعات التي يعملون فيها مثل المرفأ وقطاع البناء. وأصبح هؤلاء العمال لا يعرفون كيف يتدبّرون أمورهم المعيشيّة اليوميّة.

كان هؤلاء أمام خيارات أحلاها مرّ، في ظل غياب الحكومة عن القيام بدورها لجهة تقديم مساعدات إجتماعية واقتصادية. وسجل في الأشهر الماضية تنامٍ في ظاهرة الهجرة العكسيّة من المدن الكبرى، تحديداً من بيروت باتجاه القرى والأرياف، حيث تكلفة السكن أقل أو يمكن تفاديها. كما عادت ظاهرة الهجرة غير النظاميّة، وإن بأعداد محدودة، عبر "قوارب الموت" باتجاه الدول الأوروبية. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات سريعاً لكبح هذه الظاهرة، إلاّ أن معدلاتها قد تكون معرّضة للإرتفاع في أي لحظة.

أما العمال الأجانب، تحديداً الذين يقطنون في دائرة إنفجار مرفأ بيروت الأكثر تأثراً، فوجدوا أنفسهم مجبرين على مواجهة أزمات الإنهيار الإقتصادي وكورونا وانفجار المرفأ في آن معاً. من جهة خسر على الأقل العشرات منهم المأوى (لا إحصاءات دقيقة في شأن عددهم)، واضطروا إلى الإنتقال للسكن لو مؤقتاً لدى معارفهم في ظروف صعبة، وهم يدركون أن فرص تعويضهم عن خسائرهم منخفضة مقارنةً باللبنانيين. كما تراجعت مداخيلهم الشهرية، وأصبح ما يجنونه لا يكفي لتأمين تكاليف المعيشة. ونتيجة لكل ذلك، إضطروا إلى التوقف عن تحويل الأموال إلى ذويهم، خصوصاً مع تخطي سعر الدولار في السوق السوداء مداخيلهم في شهر كامل. من كان محظوظاً منهم توفرت له فرصة للعودة إلى بلده. أما من تبقى منهم، وتحديداً الذين لديهم مشاكل في أوراقهم القانونية، فإنهم مجبرون على انتظار إيجاد حلول لهم. هذه الحلول يصعب توافرها إلاّ من خلال إجراءات واضحة تنخرط فيها الدولة اللبنانية وسفارات الدول التي ينتمون إليها، على أن تؤدي فيها السلطات اللبنانية دور المُسهِّل (مثل السماح بتسوية أوضاعهم القانونية عبر إعفائهم من الغرامات). ومن يخضعون منهم لنظام الكفالة، باتوا على نطاق واسع محرومين من الحصول على رواتبهم بالدولار كما يفترض بموجب عقود عملهم، أو بما يعادلها بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف في السوق السوداء، وذلك نظراً إلى عدم قدرة أو امتناع مشغّليهم عن تأمينها، وقصور فاضح في نظام منصة مصرف لبنان الذي يفترض أنه يسمح بتحويل الأموال لهم على سعر دولار يعادل الـ 3900 ليرة. وفي كثير من الحالات، تمّ التخلي عن العاملات في الخدمة المنزلية من قبل أرباب العمل وتركهن أمام أبواب سفارات بلادهن (إثيوبيا ونيجيريا نموذجاً)، قبل أن تتدخل منظمات غير حكوميّة لمساندتهن عبر تأمين مأوى مؤقت لهن، من دون أن تكون قادرة بمفردها على معالجة تداعيات هذه الأزمة.

وإذا كانت صور معاناة المياومين والعمال الأجانب تنطبق على اللاجئين، تحديداً السوريين منهم، فإنّ هؤلاء يواجهون مشكلة إضافية أخيراً. فقد أصبحوا يتعرّضون لانتقادات متزايدة جراء المساعدات التي يحصلون عليها من الوكالات الأمميّة. وتُرصد حالات عدة يشكو فيها لبنانيون من ظروفهم الصعبة ويعمدون إلى مقارنتها بأوضاع اللاجئين وما يقدم لهم من مساعدات غذائيّة أو طبيّة وحتى في مجال التعليم، قبل أن يخلصوا إلى استنتاجهم الخاص وغير الدقيق بأن "أحوال اللاجئين أفضل".

وظهرت مؤشرات حالة الإحتقان المجتمعي، على نحو خاص عقب إنفجار مرفأ بيروت، إذ تمّ توثيق حالات حُرم منها أو منع فيها اللاجئون من الحصول على مساعدات كانت توزع في مناطق متضررة تحت عنوان أنها "مخصّصة للبنانيين فقط". كما سجلت حالات تعرّض فيها اللاجئون لممارسات عنصرية ومضايقات خلال وجودهم أمام مقار جمعيات أو خيم إغاثيّة. حدث كل ذلك على الرغم من الأضرار التي طاولتهم جراء الإنفجار. وأظهرت الإحصاءات مقتل وإصابة العشرات من اللاجئين، فضلاً عن فقداد أعداد منهم لأماكن سكنهم وحتى خسارة وظائفهم، خصوصاً من يعمل منهم كمياوم في المرفأ أو في مؤسسات متضررة جراء الإنفجار.

وإذا كانت التجارب العالميّة تربط بين فترات الركود والأزمات الاقتصادية وبين تصاعد خطاب الكراهية ضد الأجانب عموماً، فإن ما يجري في لبنان تجاه اللاجئين لا يمكن فصله عن خطاب سياسي تقوده أحزاب فاعلة، ويفضي إلى تعزيز حالة العداء تجاههم.

على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض المنظمات غير الحكوميّة في سبيل التصدي لهذه الظاهرة، إلاّ أنها لن تكون كافية لمحاصرتها نظراً إلى تطلّبها حراكاً على أكثر من مستوى. رسمياً، تبرز حاجة ملحّة إلى تبني السلطات سياسة واضحة تجرّم خطاب الكراهية وأي ممارسات عنصريّة. كما يتطلّب الأمر توقف سياسيين عن تأجيج مشاعر الكراهية والعداء تجاه اللاجئين. كذلك يفترض أن تؤدي وسائل الإعلام دوراً في التصدي لهذا الخطاب، وتفنيد المزاعم الخاطئة التي يتمّ الترويج لها.

يضاف إلى كل ذلك، ضرورة أن تأخذ برامج المساعدات المقدمة من المنظمات الأمميّة ومؤسسات المجتمع المدني في الإعتبار، وعلى نحو أفضل، حاجات المجتمعات المحليّة التي يوجد فيها اللاجئون، وضمان استفادة جميع الأطراف من أي برامج مساعدات للحدّ من احتمال تفاقم التوترات المجتمعيّة

عودة الحركة العمّالية؟

كريم مرهج
باحث في السياسات مع غوغل في معهد عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

بينما يواجه لبنان إنهياراً متعدّد الأوجه ناجماً عن سوء الإدارة المتعمّد وفساد المؤسسة السياسية الحاكمة، فضلاً عن جائحة عطّلت مؤقتاً الكثير من النشاطات الإقتصادية وتفشّت بوتيرة مقلقة في الأشهر الأخيرة، تعالت الأصوات الداعية إلى "البدائل" والسائدة منذ 17 تشرين الأول 2019. تتراوح هذه البدائل بين الدعوات إلى تشكيل حكومة إنقاذ بقيادة أفراد كفوئين وصادقين، وبين تغييرات جذريّة في السياسات المالية والإقتصادية الليبرالية الجديدة التي استمرّت عقوداً، والتي كانت القاعدة في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية. ومع أن هذه الدعوات ذات النوايا الحسنة قد هدأت إلى حدّ ما وسط حالة عدم اليقين السياسي التي أعقبت الإنفجار المدمّر في بيروت في الرابع من آب، وما تلاه من إستقالة للحكومة، إلّا أنّه يجدر الأخذ بعين الإعتبار أنّ أيّ دعوات لإجراء تغييرات جذريّة لا يمكن تحقيقها من دون المشاركة الفعّالة للقوى العاملة بشكلٍ منظّم. فمنذ أواخر التسعينات، أصبحت الحركة العمّالية في لبنان ضعيفة وعديمة الفعاليّة، حيث تمّت السيطرة عليها بالكامل من قبل المؤسسة السياسية. منذ انطلاق الثورة، بُذلت جهود عديدة لإنشاء نقابات عمّالية بديلة، في حين أنّ هذه الجهود واعدة وينبغي الإشادة بها وتشجيعها، فإنّ وجود حركة موحّدة وقويّة عابرة للطوائف قادرة بفعاليّة على التصدّي للقوى السياسية والإقتصادية المتجذّرة يظلّ بعيد المنال.

حركة عمّالية غير موجودة؟

تميّزت فترة ما قبل الحرب بحركة عمّالية نشطة وعابرة للطوائف تمكّنت من تحقيق مكاسب كبيرة من خلال ممارسة ضغط كبير على المؤسسة السياسية ونخبة رجال الأعمال في البلاد. ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الحركة العمّالية في فترة ما بعد الحرب. ورغم أنّ النصف الأوّل من التسعينات شهد خلافات واعتراضات كبيرة بين الدولة والعمّال، فبحلول عام 1997، أصبح الاتحاد العمّالي العام في لبنان ضعيفاً بالفعل: ولم تكتف المؤسسة السياسية بحجب مخصصّات الدولة لهذا الاتحاد فحسب، بل تمكّنت أيضاً من اختراقه من الداخل من خلال الترخيص بإنشاء نقابات "وهميّة" مع القليل من المنتسبين الحقيقيين، الذين سيطروا بعد ذلك على الاتحاد. وبدلاً من تحدّي الشبكات المترسّخة للسلطة السياسية والإقتصادية من أجل الدفاع عن حقوق المضطهدين، جلست الحركة العمّالية المحيّدة في لبنان في العقدين الأوّلين من القرن الحادي والعشرين مكتوفة اليدين، بينما قامت المؤسسة السياسية بتمرير سياسات إقتصادية ومالية ليبرالية جديدة أثّرت بشكلٍ غير متناسب على الطبقات الفقيرة والعاملة.

© نقابة الصحافة البديلة

حركة عمّالية جديدة؟

ليس من المستغرب أنّ الإعلان عن فرض ضريبة تنازليّة غير مقبولة للغاية على تطبيق اتصالات محمول من المفترض أن يكون مجانياً - ضريبة الواتساب الشهيرة - كان القشّة التي قصمت ظهر البعير. فقد تُوِّجت عقود من زيادة الضرائب وسط بنية أساسية عامة متداعية، وخدمات عامة معدومة، وتدهور مطّرد في مستويات المعيشة، باندلاع ثورة على نطاق البلد. وكانت الحركة العمّالية وسط هذه الثورة غائبة على نحو ملحوظ، لكنّه غير مفاجئ.

وفي ظلّ هذه الحالة المفكّكة للحركة العمّالية، التي واكبتها ثورة بدأت تكتسب المزيد من الزخم، ظهرت العديد من النقابات البديلة الجديدة . فعلى سبيل المثال لا الحصر: تمّ تشكيل نقابة بديلة للعاملين في مجال الإعلام؛ وقام العاملون في المنظمات غير الحكومية ، وكذلك أساتذة الجامعات غير المنتمين إلى المؤسسة السياسية، بإنشاء تجمّعات للدفاع عن حقوقهم؛ واجتمع العاملون في مجالات الفن والثقافة لتأسيس تجمّع؛ وتمّ تشكيل هيئة تضمّ نقابات عدة بديلة، بما في ذلك النقابات المذكورة آنفاً، وهي "تجمّع مهنيات ومهنيين" اللبنانية، بهدف إعادة إحياء حركة عمّالية نشطة في البلاد قادرة على النضال من أجل حقوقها وتحدّي القوى المترسّخة.

ولا يمكن إنكار أنّ هذه النقابات الجديدة ضرورية لتحقيق أي نوع من التغيّرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الإيجابية الشاملة في لبنان. وقد أثبتت هذه النقابات بالفعل أنها أكثر قدرة على الدفاع عن حقوق الذين تمثّلهم من النقابات المعترف بها رسمياً، إذ عندما تعرّض أحد الصحافيين الموقّرين إلى الإعتداء على يد بلطجيّة على خلفية كشف رواتب المؤسسة السياسية والمالية في أوائل شهر شباط 2020، أدّت الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها "نقابة الصحافة البديلة" للتنديد بهذا العمل الشنيع، بدفع المئات من المتظاهرين للنزول إلى الشوارع وضمان تحوّل الإعتداء إلى موضوع تداولته وسائل الإعلام الوطنية.

ورغم أنّ هذه التطوّرات واعدة، فإنّ الوضع ليس ورديّاً بالكامل. ففي ظلّ انهيار الوضع الإقتصادي والمالي، والتضخّم السريع، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلى جانب انفجار 4 آب في بيروت الذي أدّى إلى تفاقم الإنهيار بشكلٍ كبير، بات العمّال في مختلف أنحاء البلاد تحت ضغوط شديدة. وبصرف النظر عمّا إذا كانوا يعملون في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي، أو إذا كانوا جزءاً من نقابة، أو نقابة بديلة أو غير ذلك، فإنّ العمّال يتعاملون مع التوتّر الشديد والقلق. فالعديد منهم يركّزون بشكل أقلّ على التنظيم، وأكثر على تأمين خبزهم اليومي. كما وأنّ تأسيس النقابات يتطلّب الالتزام بقدر كبير من الوقت والجهود، وتقديم التضحيات، فضلاً عن الإرادة للعمل بشكل جماعي ووضع الغرور والخلافات الشخصية جانباً. وفي خضمّ انهيار متعدّد الأوجه، وجائحة تتطلّب اتخاذ احتياطات جدّية والحدّ من التجمّعات الإجتماعية، فإنّ القيام بذلك ليس بالمهمّة السهلة على الإطلاق. ولكن إذا كانت هذه النقابات البديلة الجديدة ثمرة الثورة، وتمكّنت من النمو في حجمها ونفوذها، فإنّها ستكون البداية لعودة الحركة العمّالية في لبنان - حركة غير طائفيّة، مستقلّة وقويّة تتحدّى بفعاليّة المصالح السياسية والإقتصادية الراسخة.

المراجع:

https://al-akhbar.com/Community/269858
https://thepublicsource.org/did-someone-say-workers
https://thepublicsource.org/did-someone-say-workers-2
https://nakababadila.com/?fbclid=IwAR1qmxyS3FWIM_8zPK6sQTzJbfR3fpsadIS9mwx9x53hfwNs4ixU0YUx1Kw
/https://www.facebook.com/ngoworkersleb
/https://www.facebook.com/IndependentProfessors
/https://www.facebook.com/WorkersArtCulture
/https://www.facebook.com/LebProAssociation
1677872713/https://www.facebook.com/nakababadila/photos/a.115484936560972
type=3&theater?/30738

إعادة النظر في سوق العمل وحاجاته من التكيّف مع أساليب "العمل من المنزل" إلى تعزيز الوظائف "المواكبة للمستقبل"

ماريا فرنجيه
المديرة الإدارية في وكالة Socialprise

© علي مرابط

يمكننا القول إنّ جائحة كوفيد-19 ، وإنفجار الرابع من آب، والأزمة المالية اللبنانية المستمرّة، قد أحدثت تحوّلاً كبيراً في مكان العمل. وفي حين أنّ بعض الأعمال التجاريّة تناضل، فإنّ أعمالاً أخرى تشهد حالياً ازدهاراً واضحاً. فقد تمكّنت الشركات الناجحة، التي اعتمدت قرارات ذكيّة لحماية موظّفيها، واستراتيجيّات مرنة جديدة، وتحوّلت بسرعة نحو الأونلاين، من التغلّب على الأزمة. وكانت كلّ من غوغل، وفايسبوك، وتويتر، وفوجيتسو، وماستركارد وغيرها، من أوائل الذين تبنّوا هذه الإستراتيجيّات.

وقد اعتمدت أساليب الإدارة الذكيّة التغييرات بسرعة وفعاليّة عبر استخدام تقنيات مثل المؤتمرات المرئيّة، وبرامج إدارة المهام، وأدوات التعاون الرقمي الأخرى.

كما تغيّر سلوك المستهلك، وشهد التواصل أونلاين، والترفيه أونلاين، والتسوّق أونلاين نمواً ملحوظاً بين عشيّةٍ وضحاها.

وقد خلقت التغييرات المتزامنة لنماذج الأعمال التجارية وسلوكيّات المستهلك، نوعاً من التناغم لدى من كانوا سريعين في التكيّف، وطلباً على وظائف "العمل من المنزل".

الفوائد

رغم أنّ العمل عن بُعد يمكن أن تكون له تحدّياته، إلّا أنّ فوائد كثيرة نتجت منه.

إذ أن الأعمال التجارية التي تتكيّف مع التغيير وتنفّذ عمليات مرنة، ستجد فيها مكسباً كبيراً. والواقع أنّ هذه الأعمال تعتنق "الوضع المعتاد الجديد".

وفي الوقت نفسه، ستلاحظ التغيّر الإيجابي في الإنتاجية والذي قد يصل إلى 20% وفقاً لبروفيسور بلوم، وهو أستاذ في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. والمفتاح هنا هو اعتماد العمليات المرنة، وتحديد مواعيد نهائيّة واضحة، وتجنّب الإدارة التفصيليّة للفريق، ولكن ليس كلّ الموظفين أكثر إنتاجية في المنزل. في هذه الحالة، عليهم إيجاد بيئة مناسبة لضمان الإنتاجيّة، لأنّ ذلك سيكون القاعدة الجديدة.

ومع تطبيق النموذج الإفتراضي، سيبقى العمّال في مسقط رأسهم وسيسهمون في التنمية الإقتصادية للمناطق الريفيّة. وقد بدأت شركة "سوشيال برايز"، وهي وكالة لبنانية للتسويق الرقمي والإتصالات، العمل عن بُعد منذ 15 عاماً مع فريق من اللبنانيين العاملين في المناطق الريفيّة. تقول مديرة التسويق في شركة "سوشيال برايز" سيلا ب. : "العمل عن بُعد هو أعظم نظام عمل اختبرته، كما يدفعني إلى ممارسة الإدارة الذاتية بدون كلل".

وبسبب جائحة كوفيد-19 المستمرّة، والأزمة المالية، وإنفجار 4 آب، أصبح الكثيرون عاطلين عن العمل. إنّ إنشاء ملف تعريف مستقلّ أونلاين من خلال تسليط الضوء على المهارات الفريدة وتقديم الخدمات أونلاين، من شأنه أن يساعد العديد من الناس في تحقيق الإيرادات.

إليكم بعض النصائح:

- قوموا بمراجعة مواقع JobsForLebanon.com، وLinkedIn Hire Lebanese، والكثير غيرها للحصول على قوائم وظائف أونلاين.
- كونوا نشطين على وسائل التواصل الإجتماعي من خلال عرض مهاراتكم، والعثور على طرق مبتكرة لربط التقنيات الرقميّة بمهاراتكم.
- قوموا بصنع منتجات فريدة في المنزل وبيعها أونلاين.

لقد تحوّلت سوق العمل، من خلال منظور جديد تماماً يستعين بمواقع الويب عبر الإنترنت ومنصّات التواصل الإجتماعي، للترويج لمنتجاتها وخدماتها. مثالٌ على ذلك "Watani Store"، وهي سوق لبنانية تقدّم خدماتها مجّاناً لجميع المنتجات والخدمات اللبنانية، وتربطها بالشتات. فهي تجنّد المواهب اللبنانية للعمل من المنزل، وقد تبنّت هذه المبادرة التغيير في السوق على المستويات كافة. تقول نهى، مؤسّسة "Oils of Nature"، والتي قامت بتطوير أعمالها مع "Watani Store": "لقد شجّعتني زيادة الطلب العالمي على منتجاتي، على توسيع فريقي الذي يعمل من المنزل".

التحديّات

إنّ كلّ تغيير ينفرد بمجموعة خاصّة من التحديّات.

أهمّ هذه التحديّات، هو الحصول على المجموعة المناسبة من المعدّات لتحقيق الإنتاجيّة من المنزل. إذ إنّ العديد من الأعمال التجاريّة التقليديّة تستخدم أجهزة الكمبيوتر المكتبيّة في مكاتبها، ويستخدم الموظّفون حواسيبهم المحمولة الشخصيّة للعمل من المنزل. وبما أنّ المدفوعات الدوليّة أيضاً محدودة أو تتطلّب دولارات جديدة، تقوم العديد من الأعمال بالإستعانة بإصدارات البرمجيّات المجّانيّة لإدارة فرقها. إنّ خصائصها محدودةٌ بالتأكيد، ولكنّها سهّلت سير العمل.

لقد اصطدم التواصل بجدار. فكون روتين الإجتماعات وجهاً لوجه يشكّل أساساً للتواصل، أصبحت فرق العمل الآن مضطرّة إلى التكيّف مع التخطيط والمحادثات أونلاين.

من دون إشراف مادي، قد تكون إدارة المهام صعبة. وهنا ينبغي للإدارة أن تنفّذ نظاماً لإدارة المهام عبر الإنترنت. إنّ البرامج الشائعة المستخدمة هي "تريلو" (Trello)، و"أسانا" (Asana)، و"سلاك"(Slack)، و"بيس كامب"(Basecamp)، و"أكتف كولاب"(Active Collab)، و"ورك بوك"(WorkBook)، و"جيرا"(Jira)، وMonday.com من بين برامج أخرى.

إنّ أساس العمل من المنزل يتطلّب اتصالاً جيداً بشبكة الإنترنت. ليس سراً أنّ نوعيّة الإتصال بشبكة الإنترنت في لبنان، ضعيفة وتتفاوت بين المناطق.

إنّ إدارة الوقت أمر صعب، خصوصاً بوجود الأطفال في المنزل. وقد صعُب الأمر أكثر مع اضطرار الأطفال إلى متابعة تعليمهم أونلاين. ويشعر أصحاب العمل أنّه من المبرّر التواصل مع موظّفيهم في أيّ وقت، حتى في وقت متأخّر من الليل. ويتمّ الضغط على الموظّفين لإنهاء جميع المهام لأنّه لم تكن لديهم ساعات عمل، وفجأة أصبح كلّ شيء عاجلاً. وبما أنّ الوضع ليس مؤقّتاً، فمن المستحسن تعيين ساعات عمل حتى في المنزل، لكلّ من أصحاب العمل والموظّفين. ذلك أنّ تخصيص وقت مرن للعمل من شأنه أن يعزّز الإنتاجية.

إنّ تغيير الثقافة يتطلّب الكثير من الوقت، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل الأكبر سناً غير المعتاد على إستخدام التكنولوجيا للتواصل مع فريق عمله. فمن الضروري أن تثق الشركات بموظّفيها، وأن تبدأ في تقييم إنتاجيّتهم إستناداً إلى المهام التي تمّ تنفيذها، والمواعيد النهائية التي تمّ الوفاء بها، والعديد من المعايير الأخرى من خلال إستخدام الأدوات المتوفّرة أونلاين.

يتعيّن على الشركات أن تغتنم هذه الفرصة لإعادة تقييم حاجاتها التجاريّة، وتكاليفها، واستراتيجياتها الإداريّة من خلال التحلّي بالمرونة، وبالأخصّ مع فريق العمل. ويحتاج الموظفّون والشركات العاملة من المنزل إلى تعلّم مهارات جديدة يمكنهم تقديمها عن بُعد، وهذا من شأنه أن يسمح لهم في خلق توازن بين العمل والحياة. إنّ الشركات الإفتراضية هي المستقبل، ومن المستحسن كثيراً أن يكتسب الموظّفون والشركات العاملة من المنزل، كلّ المهارات اللازمة للعمل الفعّال من المنزل لكي تكون حياتهم المهنيّة "مواكبة للمستقبل".

إعادة النظر في استهلاكنا الإعلامي في فترات ما بعد الجائحة

كلوديا كوزمان

استاذ مساعد في الصحافة المتعددة الوسائط ومدير البحوث في معهد البحث والتدريب الاعلامي

ربّما كان التحوّل الأخير إلى اعتماد "كل شيء عبر الإنترنت" أثناء جائحة كوفيد-19 مفاجئاً لبعض الناس، ولكنّ الحقيقة هي أنّ عدداً كبيراً من المبتكرين كانوا يستعدّون منذ فترة طويلة لهذه الخطوة.

بعد عمليات البحث على الإنترنت، ووسائل التواصل الإجتماعي، والإجتماعات الإفتراضية، من المتوقّع أن تشقّ منتجات أكثر ملاءمة طريقها إلى حياتنا. ومع الابتكارات الجديدة، تأتي شركات التكنولوجيا المتطوّرة الأساليب التي يمكن أن تجعل نفسها أكثر ضرورة بالنسبة إلينا.

وبغضّ النظر عن المجال الذي تنتمي إليه، على الأرجح كان عليك التحوّل إلى شكلٍ من أشكال العمل عبر الإنترنت في الأشهر القليلة الماضية. إذ استدعت الحاجة، بغية الإستمرار في روتيننا اليومي خلال فترة الحجر، إلى دخول عمالقة التكنولوجيا العالميّة إلى بيوتنا، وكانوا سريعين في التدّخل، وربّما بشكل محقّ. فهم يمتلكون التكنولوجيا والوسائل. لقد كانت مسألة وقت فقط، قبل أن تستبدل أدواتهم الرقميّة الجديدة بعض عاداتنا.

إذاً، ما هي الوظيفة التي لعبتها جائحة كوفيد-19 لتعزيز الدور الذي تضطلع به شركات التكنولوجيا أصلاً؟ هي ببساطة أدّت إلى تسريع التوجّه نحو التشغيل الآلي. بالنسبة إلى البعض، قد تولّد فكرة الذكاء الإصطناعي أو الواقع المعزّز/الإفتراضي أفكاراً عن سيطرة الروبوتات على العالم، ولكن بالنسبة إلى خبراء التكنولوجيا، فإنّ مستقبلنا يكمن في الرقمنة.

إنّ الإبتكارات، مهما كانت مفيدة، فهي لا تنطبق على جميع السياقات. وفي لبنان، تطرح الرقمنة مشاكل ترتبط بشكل أساسي بقطاع التكنولوجيا والبنية التحتيّة. ومما يزيد من تفاقم حالة البنية التحتيّة البالية، إنقطاع الإنترنت والتيّار الكهربائي الذي هو نتاج مباشر للإقتصاد الفاشل. وخلال هذه الجائحة، تجلّت هذه المشكلة بوضوح في مجال التعليم. فقد أدّى انقطاع التيّار الكهربائي في الوقت المحدّد، مقترناً ببطء الإنترنت ومحدوديّة بيانات الهواتف المحمولة، إلى زيادة سوء حالة بيئة التعلّم عبر الإنترنت بشكل كبير لكلٍّ من المعلّمين والطلّاب.

وإلى جانب التعلّم، فإنّ الرقمنة مربكة للشعب اللبناني بطرق أخرى مختلفة. فقد فرض انهيار الإقتصاد في عام 2020 قيوداً على المدفوعات على شبكة الإنترنت والمشتريات الدولية، ممّا جعل من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، إجراء أي نوع من التجارة الإلكترونيّة. وفي خضمّ المشاكل المتراكمة التي تواجهها البلاد، تمّ وضع التكنولوجيا جانباً. إذ عندما يكون الهدف الحالي هو البقاء على قيد الحياة، فإنّ تنظيم المنتجات التكنولوجيّة أو إيجاد حلول لمشاكلنا الإلكترونيّة، يحوّل هذه الضروريات إلى كماليّات.

ومن منظور إعلامي، إنّ الحضور القوي لهذه الشركات يتجلّى أيضاً في الأجندة الإخباريّة الآليّة التي تقدّمها هذه الشركات لتوجيه اهتمامنا إلى قصص إخباريّة محدّدة. إنّ التكنولوجيّات التي توفّر لنا ترف ممارسة الأعمال التجارية والإستمتاع بالصداقات من بعيد ليست موجّهة آلياً، بل يقودها الإنسان. إنّ الخوارزميّات التي تولّد لنا الأخبار هي نتاج سلسلة من الرموز التي شارك الإنسان في تصميمها. والواقع أنّ الأجندة الإخبارية التي تديرها الخوارزميّات والتي قد تبدو بريئة في الظاهر، تزيد من خطر انزلاقنا إلى فقاعة

© طوني معلوف

المرشح. وإنّ خطر هذه الرسائل الإخبارية يتجاوز خطر اختيارنا بأنفسنا للأخبار عمداً، لأنّها تتعلّم عاداتنا وتعود وتزوّدنا بها بمهارة من دون أن تمنحنا فرصة إدراك تحيّزاتنا المتأصّلة على أمل تغيير عاداتنا المتّبعة في اختيار الأخبار. ويولّد "تردّد الخبر" هذا الإستقطاب، الذي يضعف المداولات المدنيّة، وفقاً لما كتب سنشتاين في عام 2001.

ولكنّ استخدام الرموز لإنتاج الأخبار لا يقتصر على شركات التكنولوجيا ومواقع تجميع البيانات على شبكة الإنترنت وحدها. إذ تستخدم العديد من المؤسسات الإخبارية بالفعل برامج البوت في صنع المقالات الإخباريّة. وحتى الآن، لا تكشف الأبحاث سوى القليل عن كيفيّة استجابة الجمهور للأخبار الآلية. فقد أظهرت تجربة حديثة قام بها تندوك جونيور وزملاؤه وتمّ نشرها في مجلّة الصحافة الرقميّة، أنّ الجمهور بشكل عام، لا يميّز بين الخوارزميّة والقصص البشريّة المكتوبة من حيث المصداقيّة. غير أنّ المشاركين اعتبروا أنّ مقالةً موضوعيّة من كتابة برنامج البوت، هي أكثر مصداقيّة من مقالة من كتابة الإنسان. ولكن يبقى علينا أن نرى كيف سنتقبّل ذلك في المستقبل.

كيف لنا، مع القليل من السيطرة التي بقيت لدينا، أن نواجه المحتوم وأن نبني حياة أفضل حوله؟ إنّ التعامل مع هذه الشركات الإعلامية بتفكيرنا الخاص الناقد، سوف يؤثّر بشكلٍ كبير على نوعيّة حياتنا ومَن حولنا. وهنا يؤدّي التثقيف الإعلامي دوراً محورياً. إنّ تطبيق تقنيات التصفية الأساسيّة وتقييم المعلومات التي نتلقّاها للحصول على الحقائق ضروريان من أجل البقاء في عالم رقميّ سيصبح أكثر انتشاراً. كما أنّ التصرّف بمسؤولية خلال استهلاك وسائل الإعلام وإنتاجها، سيضمن أيضاً أنّنا كمواطنين نشارك في نشر السلام في مجتمعاتنا.

بيد أنّ هذه الممارسات ليست فطريّة. لقد أخبرنا علم النفس دوماً أنّ البشر لديهم شحّ معرفيّ، ويسعون إلى الحفاظ على الموارد العقلية بدلاً من تخصيصها، بحيث يشاركون بشكل مركزي في رسالة، كما اقترح نموذج تطوير الإحتمالات (ELM). في حين أنّ هذه الوظيفة ضرورية في بعض الحالات، فإنّ تطبيقها على عاداتنا في اختيار وسائل الإعلام تمنعنا من بذل الجهد المطلوب للتحقّق من صحّة الرسائل الإعلامية. إذاً، إنّ اعتماد السبيل المختصر أمرٌ مدمّر في بيئة الإنترنت، حيث أصبح التحقّق من المعلومات أكثر صعوبة. إنّ معرفة مصدر الرسالة، والنوايا خلفها، ومرسلها، ودلالاتها يعني أننا قادرون إلى حدٍّ كبير على تعزيز الدروع التي تحمي صحّة عقولنا.

يواجه الشعب اللبناني تحدّيات خطيرة في هذه الأوقات العصيبة. وفي غياب الحلول من قبل السلطات العليا، فإنّ السبيل الوحيد للإستجابة لتدفّق الرقمنة، يتلخّص في المبادرات الشخصية التي تتمحور حول معرفة مخاطر "تردّد الخبر" التي قد تقف في طريق الأجوبة نفسها التي نسعى إلى العثور عليها. وبالنسبة إلى المتفائلين بيننا، فإن الإضطرابات تمثّل فرصة للمبتكرين المحلّيين لمعالجة المشاكل المحليّة. كما أنّ التوعية التي تستهدف بناء مجتمعات أقوى، على أساس المعرفة التكنولوجيّة والرقميّة، من شأنها أن تمكّن الأفراد من النظر إلى ما هو أبعد من الحاضر والبدء في وضع خطط لمعالجة الرقمنة الكاملة التي تنتظرنا في المستقبل.

إنّ الجائحة ستنتهي، ولكنّ شركات التكنولوجيا العالمية ستستمرّ في التوسّط في حياتنا اليومية. إنّ كيفية تعاملنا معها، ستحدّد مدى قدرتنا على تحقيق الإستفادة القصوى من هذه الأدوات الرقميّة، من دون الإستسلام لاستهلاك ونشر أخبار غير مؤكّدة. وفي المجالات القليلة التي ما زلنا نستطيع السيطرة عليها، قد يكون العقل المتشكّك هو منفذنا الوحيد للهروب.

المراجع:

1. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1467-9760.00148

2. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1467-9760.00148

7SRhdWIkB_AAAAAA:QmcxcmyZ7rnql0k6vq0kp0RKThoXM-

4FaARfkZG_mxP3H_HtwBzqk_UrMM8IhMu9DZRnCaSt1Ru0Jsw

محاولة "مختبرات" تدقيق الحقائق إستئصال "فيروس" الأخبار المزيّفة في لبنان

كريستي-بيل جحا
صحافية

بيروت: تواجه المختبرات الطبيّة تحدياً على صعيد العالم في مكافحة جائحة كوفيد-19 ووقف تداعياتها. وهناك مختبرات أخرى تعمل بلا هوادة بالتوازي، بغية وقف نوعٍ آخر من العدوى، وهو ما أسمته منظمة الصحة العالمية "وباء المعلومات" (Infodemic)، والذي يؤثّر أيضاً على الأرواح، وقد تضرّر "الجهاز المناعي" في لبنان بشكلٍ كبير من جرّاء التصاعد المجنون للأخبار المزيّفة، لا سيما منذ بداية العام 2019 إثر تدهور الوضع الإقتصادي. كما تسبّب إنفجار بيروت في 4 آب بظهور المزيد من الأخبار المزيّفة.

وللتخفيف من أثر الثقة المخزية بالمصادر المطّلعة وسط التلاعب المعلوماتي بالمواطنين، قام العديد من "مختبرات" تدقيق الحقائق في لبنان باتخاذ إجراءات، على المستوى الفردي والتنظيمي والوطني، لتزويد المواطنين بالأدوات اللازمة للتمييز بين الوهمي والحقيقي في أوقات عدم الإستقرار.

النطاق المحلّي: التدقيق اليومي يُبقي الأخبار المزيّفة بعيدا.

في أوائل العام 2020، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية "دوائر" باختيار شبّان وشابات من 10 مناطق لبنانية، للخضوع لبرنامج تدريبي حول التحقّق من الأخبار المزيّفة. لم تكن نانسي سوقي، وهي متطوّعة من منطقة الشويفات، تتوقّع التغيير الذي كانت تستشعره بين محيطها، منذ انضمامها إلى التدريب. وبحسب قولها، هم الآن يتساءلون عمّا إذا كانت مجموعات "الواتساب" الخاصة بهم هي المصدر الوحيد الموثوق للمعلومات.

وأضافت: "لقد طوّرنا ما اكتسبناه في التدريب إلى حملة "صحتك من صحة الخبر"، وهي مبادرة لوسائل التواصل الاجتماعي يقودها الشباب من أجل مكافحة الأخبار المزيّفة في لبنان، لمساعدة مجتمعاتنا على التاكّد من صدق أو عدم صدق القصص الرقميّة حول جائحة كوفيد-19. ونحن نقوم بمراقبة الأخبار الكاذبة ونشر التصحيحات على "فايسبوك" و"إنستغرام" منذ نيسان 2020".

وقام فريق "صحتك من صحة الخبر" في 12 آب، بالتحقّق من صحّة عدد من الرسائل الصوتيّة المتداولة التي ضلّلت مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي إلى الإعتقاد بأنّ الصليب الأحمر اللبناني حذّر من إنفجارات محتملة بعد انفجار 4 آب، وأنّ السفارة الفرنسية في لبنان طلبت من مواطنيها عدم التحرّك لمدّة 48 ساعة للسبب نفسه.

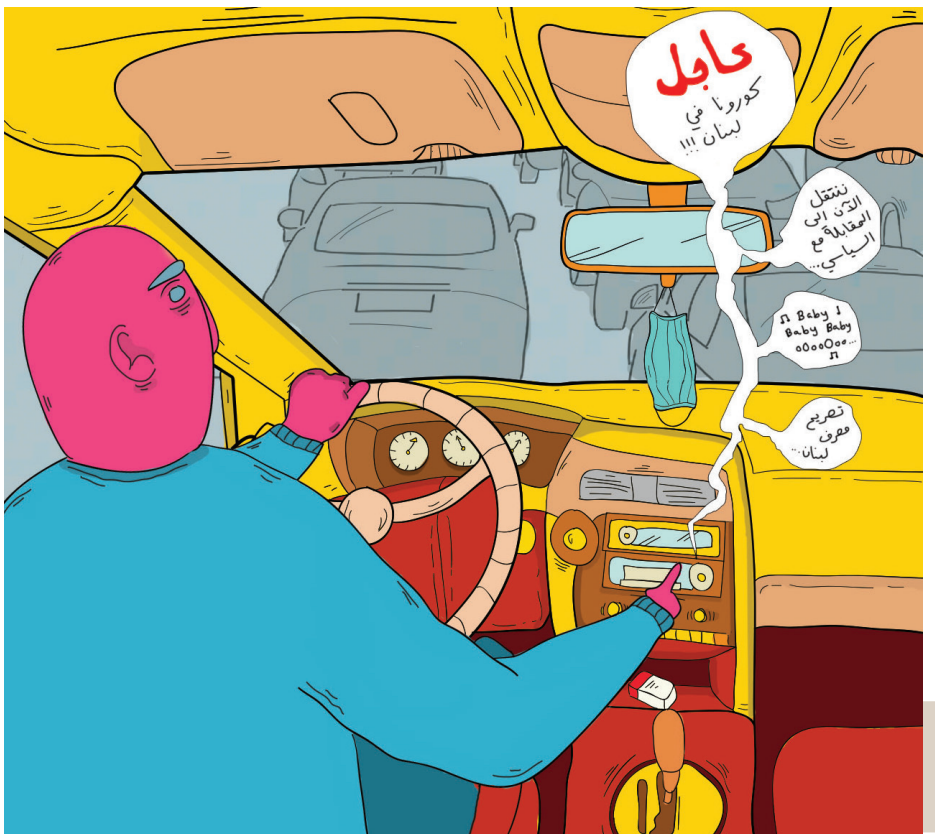

© تيفاني مجاعص

وهناك مبادرة تطوّعية أخرى لتدقيق الحقائق وهي "العَسَس"، والتي تعني "حرّاس الليل"، تحاول تقديم معلومات دقيقة للبنانيين وسط صخب المعلومات المضلّلة التي فقدت البلاد نفسها فيها، لا سيما منذ انتفاضة تشرين الأول 2019، وهو الوقت الذي وسّعت فيه "العَسَس" رسمياً آفاق نشاطها في فضح الأخبار الكاذبة، والذي شهد النور قبل بضعة أشهر.

"تقوم "العَسَس" بنشر التصويبات على "فايسبوك" و"تويتر" و"إنستغرام" ، وذلك بفضل فريق من مصمّمي الغرافيكس، ومدقّقي الحقائق، ومدقّقي النصوص، والخبراء القانونيين المستقلّين والموظفين الذين بذلوا جهوداً هائلة في هذه القضية"، وفقاً لما ذكرته يمنى فواز، إحدى مطلقي منصّة "العَسَس". وأضافت: "إنّ الأخبار الكاذبة التي ندحضها يتمّ اختيارها على أساس التداول: كلّما ازداد انتشارها، كلّما تتبّعنا مصادرها ودوافعها، حتّى يتسنّى لنا لاحقاً إستخدام الوقائع لتصحيحها".

على سبيل المثال، نشرت "العَسَس" في 29 أيلول الفائت، الصورة الحقيقيّة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي كان قد حضر مؤتمراً بالفيديو مع قادة من الإتحاد الأوروبي في 10 آذار الماضي. وقد تمّ تعديل هذه الصورة نفسها بطريقة مزوّرة في أوائل أيلول، لإظهار أنّ ماكرون يعقد اجتماعاً افتراضياً (مزيّفاً) مع حسن نصر الله، الأمين العام لـ"حزب الله".

منظور أكبر: رؤية أوضح وجمهور أوسع

بالنسبة إلى هالة حمصي، مدقّقة الحقائق الرئيسية على موقع صحيفة "النهار"، فإنّ تصحيح المفاهيم الخاطئة هو عملية مبنيّة بالأحرى على أخبار المصلحة الإنسانية التي قد تزيد تداعياتها الخوف في المجتمعات، أكثر من تداول الأخبار نفسها.

وقالت حمصي في هذا السياق: "من أجل تخفيف إنتشار الأخبار والصور ومقاطع الفيديو المزيّفة، أراقب مواقع التواصل الإجتماعي ومواقع الأخبار غير الدقيقة. وأبحث عن مصادر موثوقة لتزويد الجمهور بمراجع دقيقة عبر فقرة "Fact Checking#النهار_تتحقق" التي أطلقها موقع "النهار" في كانون الثاني 2018".

على سبيل المثال، نشر موقع "النهار" في 18 آب، أنّ المزاعم ببيع سلع الإغاثة من "اليونيسيف"، والتي يفترض أنّه تمّ التبرّع بها للذين تضرّروا من انفجار بيروت، كاذبة.

وعلى نحو مماثل، قام خالد صبيح، منسّق خدمة تقصّي صحّة الأخبار في وكالة "فرانس برس" في ميزان "فرانس برس" AFP" ، بتصنيف ثلاثة تيّارات تضليل سائدة ذات صلة بالجائحة انبثقت من نحو 130 خدعة كاذبة في العالم العربي، كشفتها خدمة تقصّي صحّة الأخبار في وكالة "فرانس برس" خلال ثلاثة أشهر.

وأشار صبيح إلى أنّ "أكثر الأخبار المزيّفة شيوعاً في لبنان والعالم هي أنّ الوباء كذبة، أو حتى أنّه نتاج سياسي. وهذه الأخبار، التي يغذّيها أنصار نظريّة المؤامرة، تسمح للناس بالهروب عقلياً إلى عالم موازٍ، واهم وخالٍ من الوباء. كما تنتشر المفاهيم الصحيّة الخاطئة [مثل أنّ الثوم والبصل والليمون هي الدروع الواقية للجسم ضد فيروس كورونا]، الأمر الذي يعرّض حياة الناس للخطر. كما أنّ البيانات الثقافيّة الكاذبة حول الفيروس تجوب العالم".

ومنذ عام 2019، يعتبر "فايسبوك" مدقّقي الحقائق في وكالة "فرانس برس"، أنّهم "مدقّقو حقائق طرف ثالث"، وهم يحقّقون في الأكاذيب لتصحيحها، إلى جانب الشبكة الدوليّة لتقصّي الحقائق (IFCN)، من خلال وضع علامات على منشورات "فايسبوك" غير الدقيقة.

إضافة إلى ذلك، يقوم موقع المؤسسة اللبنانية للإرسال LBCI News على شبكة الإنترنت، منذ عام تقريباً، بالكشف عن الأخبار الكاذبة في قسم "خبر كاذب" ، كما أشار طوني كساب، رئيس تحرير موقع LBCI News.

وأوضح قائلاً: "يمكن أن تساعد التصحيحات في تقليل المفاهيم الخاطئة عبر الإنترنت، ولكن لا تستطيع القضاء عليها كلّها، لأنّ الأخبار المزيّفة الضارّة عن عمد، تخلّف أثراً أكبر نظراً إلى طبيعتها الموجّهة نحو الغريزة.

الواقع أنّ تأثير "تردّد الخبر" على الإنترنت ينشأ كلّما تفاعل مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي مع زملاء من التفكير المماثل ليتشاطروا الآراء، فتتعزّز أحكامهم المسبقة وتحيّزاتهم، ممّا يجعل إثبات خطأ "المصادر" أمراً أكثر صعوبة.

"ومن الأخبار الكاذبة التي انتشرت على نطاق واسع خلال أزمة كوفيد-19 ، كان التسجيل غير المعتاد، في ذلك الوقت، لحوالي 100 حالة كوفيد-19 قبل بضعة أشهر، ممّا تسبّب في تأخّر صدور تقرير كوفيد-19 اليومي من قبل وزارة الصحة العامة، الأمر الذي أدّى إلى حالة من الذعر الشديد، حتى أنّ بعض الصحافيين انطلى عليهم الأمر!".

النطاق الشامل: محاولة شفاء أمّة

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار 2020، بالاشتراك مع محطّة التلفزيون المحلّية LBCI، حملة توعية وطنيّة بعنوان "عدّ للعشرة قبل ما تشارك خبر غير مؤكّد" ، تهدف إلى الحدّ من انتشار الأخبار المزيّفة، وتعكس ضرورة الاستهلاك الآمن للأخبار الدقيقة، من خلال التوعية عبر الرسوم البيانيّة والمساهمات من قبل المؤثّرين المحلّيين.

كانت عشرة أنشطة على وسائل التواصل الإجتماعي معنيّة بأخبار كوفيد-19، بما في ذلك مقاطع الفيديو المؤثّرة والسيطرة على وسائل التواصل الإجتماعي، جزءًا من الحملة حتى الآن. كما تمّ بثّ أربعة إعلانات تلفزيونيّة ومرئيّات خلال شهر تشرين الثاني 2020.

المراجع:

/1-https://www.facebook.com
-pages/category/News---Media
83-%Website/%D8%B5%D8%AD%D8%AA%D9
86-%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%85%D9%D9%
84%D8%AE%D8%A8%D8%D8%A7%D9%
/101805838163725-B1%
_2-https://www.instagram.com/so7tak_men_so7et
/lkhabar
/3-https://www.facebook.com/El3asas
4-https://twitter.com/el3asas
/5-https://www.instagram.com/el3asas
6-https://www.annahar.com/section/567-%D8%
87%D8%A7%D8%B1-%86%D9%84%D9%A7%D9
87-%D8%88%D8%A7%D8%AC%D9%D8%AA%D9%
84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D9%
85%D8%-%84%D9%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%
81%D8%A9%8A%D9%B2%D9
/7-https://www.annahar.com/arabic
%8A%84%D9%article/1258312-%D8%A7%D9
81-%8A%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%D9
-88%D8%B6%D8%AD%D8%AA%D9%
82%D8%A9-%8A%D9%82%D9%D8%AD%D9%
D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9-%
87%D8%A7-%84%D9%D8%A7%D8%AA-%D9%
D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B9-%
-8A%81%D9%D9%
85%D8%AA%D8%AC%D8%B1-%D9%
-86%D8%AC%D8%AF%85-%D9%84%D9%D9%
8A%D8%-%85%D8%A7-%D9%D9%
83-%84%D9%83%D8%AF-%D8%B0%D9%A4%D9
factcheck
8-https://factuel.afp.com/ar
/9-https://www.lbcgroup.tv
search/%D8%AE%D8%A8%D8%B1-
83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D9%
/10-https://www.facebook.com
watch/?v=241372277235966

عندما تضمن الثقافة تماسك شعب

كوليت خلف
صحافية في صحيفة "لوريان لو جور"

© ساشا حداد

هل سيتمكّن العنصر البشري والمادي والمعنوي في الأوساط الفنيّة المتضرّرة بشدّة، من التعافي بعد عام 2019-2020 المليء بالمآسي المتعاقبة: الثورة، كوفيد-19 ، وأخيراً إنفجار دمّر نصف مدينة بيروت؟ إنّ الثقافة، التي تشكّل عنصراً حيوياً في المجتمع الديناميكي، توحّد بين الناس. فعلاوةً على قيمتها الجوهريّة، تقدّم فوائد إجتماعيّة واقتصاديّة قيّمة، وهي القوّة الدافعة وراء تقدّم المجتمع. وقد أدّى إنفجار 4 آب في مرفأ بيروت، إلى تدمير نصف العاصمة ومواقعها الفنيّة والثقافيّة. عاصمةٌ استُنزِفت بالفعل بعد الثورة والفيروس الذي أصابها.

دُمِّرت وأعيد تدميرها ...

عانى لبنان من غزوات متعدّدة عبر الزمن ورغم ذلك ظلّ صامداً. علاوةً على ذلك، إستفاد من هذا المزيج بين الثقافات ليجعله خاصاً به. وقبل عام 1975، النقطة المحوريّة في تاريخ البلاد، شهد لبنان تطوّراً ثقافيّاً وفنيّاً على جميع المستويات. ثمّ اندلعت حرب عام 1975 وكانت بمثابة توقّف شبه تامّ وحتى كلّي لهذه الأنشطة.

إعتباراً من التسعينات وفي العقود التي تلتها، إستعادت الثقافة حقوقها. وعلى الرغم من أنّ الإستقرار كان لا يزال هشّاً، فإن بيروت دخلت القرن الحادي والعشرين من الباب الواسع، لتصبح بذلك منبراً ثقافيّاً دوليّاً. وبذلك، حوالى العام 2000، غدت المعارض الفنيّة ("Art Lab"، "صفير زملر"، "تانيت"، "Art on 56th"، و"مرفأ" في العام 2015، أو غاليري "عايدة شرفان")، وكذلك الأماكن الفنيّة المعاصرة نقطة التقاء شباب تحرّروا من محرّمات آبائهم. تبعهم المصمّمون الكبار للأزياء، فضلاً عن المسارح مثل مسرح الجميزة، ومسرح "Black Box" لجاك مارون، لضمان الإستمرارية مع مسرح مونو أو مسرح المدينة في الحمرا. وأصبح المرفأ ومحيطه بمثابة شارع الحمرا في السبعينات، ومركزاً للعاصمة.

إعتباراً من 17 تشرين الأوّل 2019، أغلق معرض "عايدة شرفان" أبوابه، مكتفياً بالمساحة التي تمّ تخصيصها منذ فترة طويلة في أنطلياس. واشتكى الآخرون من الأزمة الإقتصادية، ولكنّهم لم يكونوا مستعدّين للإستسلام. من ناحية أخرى، في ما يتعلّق بالفنّ السابع، إضطرّت جمعية متروبوليس، التي استضافت "سينما المؤلّف" بمهرجاناتها الدوليّة، إلى تعليق نشاطاتها وإغلاق أبوابها في صوفيل. وبالنسبة إلى الثنائي ميا حبيس وعمر راجح اللذين أسّسا "مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر "Bipod"، وهو منصّة رقص دوليّة، وقاما في العام 2019 بإنشاء مركز "Citerne Beirut" في مار مخايل، والذي يتألّف من غرف عدّة متعدّدة الأغراض، فقد اضطُرّا إلى مغادرة البلاد بخيبة أمل.

في 4 آب 2020، فعل الإنفجار في لحظات قليلة ما فعلته الحرب الأهليّة في 20 عاماً: تدمير المشهد الثقافي برمّته، مادياً ومعنوياً، أو تفكيكه. وبالإضافة إلى الخسائر البشريّة (للمهندسين المعماريّين، وأصحاب المعارض، وغيرهم)، تكبدّت مساحات العرض خسائر جسيمة (الأماكن واللوحات). وتضرّر كلٌّ من نهى محرّم، جمانة عسيلي، نائلة كتانة كونيغ، أندريه صفير زملر أو أنطوان حداد (كما حال جميع السكان المنكوبين)، ثم استأنفوا إعادة الإعمار أو تطوير المشاريع المختلفة (المعارض الخارجية، أو أونلاين، وبالتالي لم يتخلّوا عن فنّانيهم، ولا عن البلد).

... ولكن لا تزال صامدة

تضاعفت المبادرات الجماعيّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: نظّمت مبادرة "لبيروت" بالتعاون مع الوفد الدائم للبنان لدى الأونيسكو، في 17 أيلول الفائت، مناقشة عبر الإنترنت بعنوان "ResiliArt Liban" تحت شعار "المتاحف والمعارض الفنيّة من أجل العودة إلى الحياة الثقافيّة في بيروت". وبحسب صحيفة "لوريان لوجور" اليوميّة، "شدّد المتحدّثون على الدور المحوري الذي تلعبه المتاحف والمعارض الفنيّة في بيروت كجسر ثقافي يخدم المجتمع اللبناني وشتاته، فضلاً عن دورها في التماسك الإجتماعي والتعليم والتنمية. وسلّطوا الضوء على تأثير هذه الكارثة وتحدّياتها في القطاع الثقافي اللبناني الذي تضرّر فعلاً من جرّاء الأزمة الإقتصادية وجائحة "كوفيد-19". كما ركّز النقاش على المتاحف المتضرّرة: ما مجموعه ستّة متاحف، بما في ذلك متحف سرسق. كذلك تمّ إطلاق مبادرة خاصّة أخرى من قبل مركز "Art Nub" بعنوان "إنقاذ تراث بيروت الفنّي"، وهي تعمل مجاناً على ترميم الأعمال المتضرّرة. ونتيجة لذلك، تريد نايلة يارد وكابي معماري إستعادة تراث وطني ضائع. وبالإضافة إلى الأزمة المالية والإغلاق اللذين سبّبتهما جائحة "كوفيد-19"، ألحق إنفجار 4 آب أيضاً أضراراً فادحة بالعديد من الشركات في قطاع السينما والخدمات السمعيّة البصريّة اللبنانية، ممّا أثّر أيضاً على التصوير وعروض ما بعد الإنتاج. وأطلق "المركز الوطني للسينما والصور المتحرّكة" (CNC) في فرنسا، صندوق طوارئ للبنان. الغرض من هذه الخطّة هو تقديم دعم إستثنائي لأفلام أو مشاريع الأفلام الروائية الطويلة السينمائيّة، التي تأخّرت أو توقّفت كتابتها، أو تصويرها، أو عملية ما بعد إنتاجها منذ بداية شهر آب الماضي.

وأخيراً، لا يمكن للمسرح أن يموت بوجود هذه الطاقة لدى عنصره البشري. صحيحٌ أنّ القاعات شهدت تدهوراً خطيراً، لكنّ الديناميكيّة لا تزال موجودة من الناحية العقليّة. في حين أوقف البعض نشاطاتهم الفنيّة مفضّلين تكريس أنفسهم للثورة، قام آخرون بالتأقلم مع حالة التباعد وعاودوا الإبداع... "همسات" هو مشروع مسرحي أونلاين، يقوم حالياً بجمع الأموال لدعم قاعات المسارح المتضرّرة. عسى أن يتمّ إستنساخ هذه المبادرات في الأوساط الفنيّة كافة للنهوض بالثقافة من جديد.

معالجة الأوضاع الأساسيّة التي يعاني منها قطاع الرعاية الصحيّة

سارا تشانغ
اختصاصية في الصحّة العامة

الإصابات المرتبطة بتظاهرات لبنان التاريخيّة التي بدأت في تشرين الأوّل 2019. الصدمات والأضرار الناجمة عن الإنفجار الهائل الذي هزّ مرفأ بيروت في آب 2020. الرعاية الطبيّة والعلاج بسبب إستمرار إنتشار كوفيد-19. بقي قطاع الرعاية الصحيّة في لبنان في الخطوط الأماميّة لأشهر عدّة يعالج المرضى في مختلف أنحاء البلاد، ممّا أدّى إلى استنزاف المؤسّسات والعاملين المنهكين أصلاً. كما أدّى عدم الإستقرار السياسي والإنهيار الإقتصادي إلى أزمات معقّدة ومتفاقمة تؤثّر على الأفراد والمؤسّسات على حدّ سواء. وبالنسبة إلى قطاع الرعاية الصحيّة، أدّت هذه الأزمات إلى زيادة النقص في العاملين، واللوازم، والمعدّات، والأدوية، وكل هذا عرقل قدرة المؤسّسات على توفير الرعاية الطبيّة الكافية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفواتير غير المدفوعة من المستشفيات العامّة والخاصّة تتراكم، حيث تواجه الحكومة صعوبات في سداد تكاليف الخدمات.

إنّ الرعاية الصحيّة ليست محصّنة ضدّ هذه الأزمات المتعدّدة. ولهذا السبب، يجب أن تقترن جهود بناء القدرات داخل القطاع بعمل إستباقي وشامل على الصعيدين الإجتماعي والمجتمعي. سأطرح ثلاث توصيات رئيسيّة على المستوى الإجتماعي والمجتمعي لتخفيف الضغط على نظام الرعاية الصحيّة، وزيادة قدرته على الإستجابة لجائحة كوفيد-19:

1) الإستفادة من الموارد الموجودة من خلال تنفيذ إستراتيجيّة وطنيّة منسّقة لمواجهة جائحة كوفيد-19،

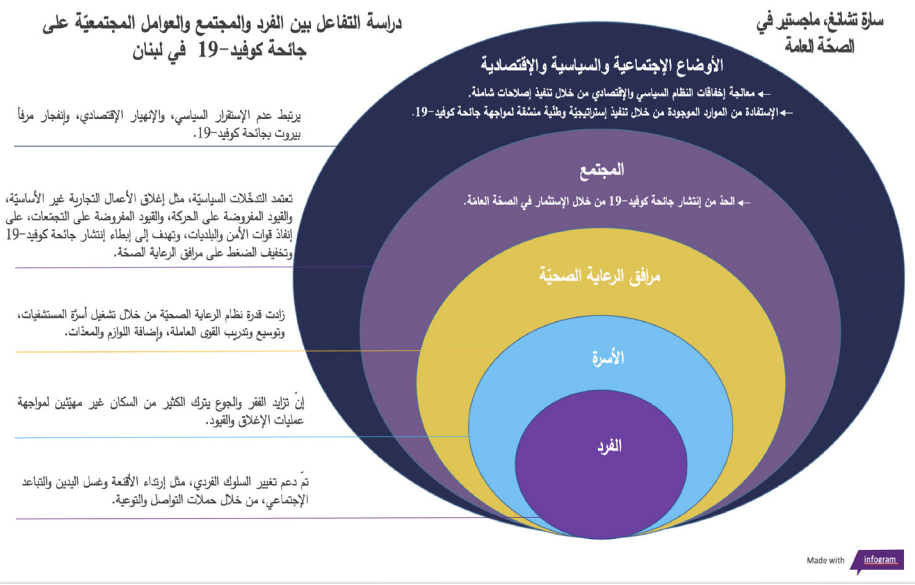

2) الحدّ من إنتشار جائحة كوفيد-19 من خلال الإستثمار في الصحّة العامّة،

3) معالجة إخفاقات النظام السياسي والإقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات شاملة.

1 - الإستفادة من الموارد الموجودة من خلال تنفيذ إستراتيجيّة وطنيّة منسَّقة لمواجهة جائحة كوفيد-19، تمثّل التحديات التشغيليّة والتنسيقيّة بين الكيانات التي تدعم الإستجابة لجائحة كوفيد-19 تجسيداً للتشتّت الأكبر لأصحاب المصلحة والأولويات العامّة والخاصّة وغير الحكوميّة في لبنان. لذلك، فإنّ وضع خطّة مفصّلة وشاملة للتأهّب والإستجابة أمرٌ محوريٌّ لتحسين الموارد المتاحة للتصدّي لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن مواءمة الجهود مع أعمال التعافي المتّصلة بالإنفجار. ويجب أن ترتكز الشراكات على المسؤوليّة المشتركة والعمل المشترك. كما يجب إدراج عمليّة صنع القرارات القائمة على البيانات، والتواصل والمشاركة المتّسمَيْن بالإحترام، والأدوار والمسؤوليات الواضحة، والآليات المرنة للتعاون بين وعبر أصحاب المصلحة في خطّة شاملة للتأهّب والإستجابة. ولا بدّ من الأخذ في الإعتبار فئات السكان الأكثر عرضة للفيروس، ولعواقبه الصحيّة، ولآثاره الثانويّة مثل البطالة والجوع، واستشارتهم في وضع الخطط. وتشمل تلك الفئات، على سبيل المثال لا الحصر، الأسر الفقيرة، واللاجئين، والعمّال المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنّين، والأسر التي تعيلها نساء.

2 - الحدّ من إنتشار جائحة كوفيد-19 من خلال الإستثمار في الصحّة العامّة. يعاني نظام الصحّة العامة في لبنان من عقود من نقص الإستثمار، ممّا يعني أنّ العديد من وظائفه الأساسيّة مثل مراقبة وتتبّع إنتشار الفيروس، وتحديد الحالات والتحقيق فيها لم تتمكّن من مواكبة الطلب. كلّ هذه الأمور، بالإضافة إلى الإختبارات الواسعة النطاق، والرعاية الوقائيّة بأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها، وجمع بيانات الصحّة العامة وتحليلها، هي حاسمة لإحتواء جائحة كوفيد-19. ومن المفهوم تركيز صانعي السياسات على زيادة توافر أسرّة المستشفيات لمرضى جائحة كوفيد-19، لكنّ الإستجابة لجائحة كوفيد-19 لا تبدأ عند هذا الحدّ بل تنتهي عنده، عندما تأتي نتيجة إختبار الأشخاص إيجابية، ويمرضون، ويصبحون بحاجة إلى تدخّل طبي. ولا ينبغي إهمال الصحّة العامّة لأنّ تفادي الإصابات في المقام الأوّل أمرٌ أساسي لتخفيف الضغط على نظام الرعاية الصحيّة.

3 - معالجة إخفاقات النظام السياسي والإقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات شاملة. يعمل نظام الرعاية الصحيّة ويتأثّر بالأوضاع الإجتماعيّة والسياسيّة والإقتصاديّة الأوسع للبلاد. لذلك، وإلى أن تتمّ معالجة هذه الأوضاع، سيظلّ القطاع عرضةً للأجور غير المدفوعة والمتدنّية، والصعوبات في استيراد المعدّات التي تشتدّ الحاجة إليها، والثغر في الخدمات الأساسيّة مثل المياه والكهرباء، والتحدّيات في ضمان توافر الرعاية الطبيّة والعلاج. إنّ السياسات الرامية إلى معالجة الأوضاع الإجتماعيّة والسياسيّة والإقتصاديّة لن تفيد قطاع الرعاية الصحيّة فحسب، بل وأيضاً جميع سكان لبنان. إنّ الإصلاحات الإقتصاديّة الشاملة، وضمان الخدمات الأساسيّة، والحوكمة الرشيدة من خلال الشفافيّة والمساءلة، هي أمور حاسمة في معالجة المعدّلات المتزايدة للبطالة والفقر والجوع. وقد تبدأ هذه الخطوات أيضاً في استعادة الثقة في الحكومة وشركائها، الأمر الذي كان حاسماً في بلدان أخرى للحدّ من إنتشار جائحة كوفيد-19.

بصفتي إختصاصيّة في مجال الصحّة العامّة، من الطبيعي بالنسبة إليّ أن أنظر إلى سياق الفرد لفهم صحّته ورفاهيّته. إنّ توصياتي السابقة تعتمد هذا المنظور مع قطاع الرعاية الصحيّة والآثار الناتجة بشكلٍ مباشر وغير مباشر من الأزمات المتعدّدة والمعقّدة في البلاد. وإنّ تطبيق إستراتيجيّة وطنيّة منسَّقة، والإستثمار في الصحّة العامّة، وتنفيذ إصلاحات شاملة، من شأنه أن يدعم القطاع الصحّي خلال هذه الجائحة وما بعدها، وفي نهاية المطاف تحسين النتائج الصحيّة لكلّ الناس في لبنان.

العقارات و المساحات الشاغرة في المناطق الحضرية كفرص لاستعادة الأماكن العامة في أوقات الأزمات والتقشّف

دانا مزرعاني

مهندسة معمارية ومخطّطة مدينية، منسّقة بحوث في مختبر المدن التابع للجامعة الأميركية في بيروت

في آذار 2020، أغلقت السلطات اللبنانية المتنزّهات والحدائق كجزء من مجموعة أوسع من التدابير في محاولة للحدّ من خطر انتقال عدوى فيروس كوفيد-19. ولم يُعد فتحها إلّا بعد ثلاثة أشهر، إلى جانب مراكز الرعاية النهاريّة ودور السينما والحانات والملاهي الليليّة والنوادي الرياضيّة. ولا بدّ من إعادة النظر بهذا الخلط بين الأماكن العامة المفتوحة وأماكن التجمّع المغلقة.

نظراً إلى دورها الحيوي في المدن، كان ينبغي أن تكون من بين أوائل الأماكن العامة التي يُعاد فتحها، مع ضمان التباعد الجسدي. الواقع أنّ الأماكن العامة تُحسِّن الصحّة البدنيّة والعقليّة، وتعزّز التفاعل الاجتماعي، وتدعم التنمية الاقتصاديّة، وتساعد في بناء المواطنة الحضريّة الشاملة.

في أعقاب انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب، أثبتت العقارات الشاغرة والمنشآت المهجورة أنّها تلعب دوراً حيوياً في إدارة الكوارث، من خلال الإستفادة منها كأماكن للإغاثة والتعبئة والتجمّع.

إنّ بيروت مدينة مكتظّة وسريعة التحضّر، حيث الأماكن العامة الرسميّة قليلة وإدارتها سيئة. وهي تتألّف من 21 متنزهاً وحديقة تبلغ مساحتها أقلّ من 1م^2 لكلّ مقيم، وكورنيش بحري، وبعض المواقع الساحليّة المتاحة للعموم .

ونظراً إلى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة الراهنة في لبنان، فإنّ تنفيذ الخطط والمشاريع الكبرى أمرٌ مستحيل. مع ذلك، وبما أنّ المخطّطين يدركون الأهمية الحاسمة للأماكن العامة الخضراء المفتوحة والشاملة، يتعيّن علينا أن نفعّل وجودها في المدينة بحيث أن نعمل مع ما هو متوفّر وليس ما ينبغي أن يكون متوفّراً.

في مدينةٍ تعطي الأولويّة لرفاه الناس، يتعيّن على البلديات دعم التغيير الحضري والضغط من أجل إعادة تنشيط الحياة العامة. فالبلديات تتمتّع بالصلاحيات القانونيّة اللازمة لوضع الاستراتيجيّات الحضريّة على نطاق المدن، والخطط على مستوى الأحياء التي يمكن أن تشرك السكان في تحسين بيئتهم المبنية. ولا بدّ من أن يلعب التنقّل دوراً مركزياً في هذه الاستراتيجيّة، وأن يربط الأماكن العامة الرسمية القائمة في العقارات الشاغرة أو غير القابلة للبناء ، و في المباني المهجورة، والمواقع الثقافيّة والمدنيّة، مما يشكّل شبكة من المساحات المشتركة المفتوحة التي تخدم وتربط بين أحياء عدّة. ويمكن لهذه الشبكة أن تعزّز الانتماء والشعور بالملكيّة الجماعيّة، وبالتالي تحسين الإدماج والمواطنة.

في حال تبنّت بلدية بيروت هذه الأولويّات، فإنّ الحياة العامة في العاصمة ستزدهر، وستمنح السكان بعض الراحة ازاء صعوباتهم اليوميّة. ولكن في غياب بلدية مسؤولة، يعود الأمر إلى الناشطين الحضريّين للإستمرار في الدعوة إلى تحسين مدينتهم. وتقدّم مجموعة التوصيات الأربع الآتية إجراءات عمليّة يمكن تنفيذها بسهولة نسبياً، من خلال الشراكات مع القطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني، على غرار الشراكات القائمة بالفعل في مختلف الأحياء، وإن بطرق غير منسّقة (مثل أسواق المواد الغذائيّة، والأسواق المؤقّتة، و البستنة المصغّرة):

أولاً، يتعيّن فتح الأماكن العامة القائمة وإعادة تأهيلها حسب الحاجة؛ وينبغي تنفيذ المتنزه البحري قرب "زيتونة باي". ثانياً، يجب إتاحة الأماكن العامة المغلقة، مثل المكتبات الوطنية والبلدية (بحيث لا يكون المستخدم مستهلكاً). ثالثاً، لا بدّ من إعادة تصميم الشوارع على نحوٍ يعطي الأولوية للمشاة. وإثر استخلاص العبر من تأثير فيروس كوفيد-19 على بيروت، اعتمد العديد من الناس ركوب الدراجة والمشي، وتعويد المدينة التي تهيمن عليها السيارات إلى اعتماد وسائل نقل ممتعة ومفيدة. وباستخدام أدوات التخطيط التكتيكي، يمكن إدخال تدابير بسيطة وقليلة التكلفة لتشجيع النقل الصديق للبيئة.

رابعاً، وربّما الأهمّ، إعادة تخصيص العقارات والمساحات الشاغرة في المناطق الحضريّة (العامة والخاصة، المبنيّة وغير المبنيّة)، بصورة مؤقّتة أو على المدى الطويل للإستخدام الجماعي والمشترك. ويمكن في هذه المواقع، أن تزدهر التفاعلات الاجتماعيّة والممارسات المكانيّة المخطّط لها (وغير المخطّط لها). اليوم، ولأسباب متعدّدة، لا سيما تسليع الأراضي وأنظمة البناء التي تشجّع المضاربة العقاريّة، أصبحت بيروت الإدارية غنيّة بمجموعةٍ واسعة من العقارات والمساحات الشاغرة. وفي دراسة باشرناها منذ صيف 2019 في "مختبر المدن بيروت" في الجامعة الأميركية في بيروت، تبيّن لنا وجود 932 أرض شاغرة ذات ملكيّة عامة في بيروت الإدارية، تبلغ مساحتها الإجمالية 210.000 متر مربّع.

تكمن قيمة العقارات والمساحات الشاغرة في المناطق الحضريّة في مرونتها. وخلافاً للأماكن العامة الرسميّة، فإنّ المساحات الشاغرة في المناطق الحضريّة هي عبارة عن "مساحات فضفاضة"، تشجّع الأنشطة العفويّة والإبداعيّة مثل الملاعب في الهواء الطلق، أو تجمّعات المجتمع المحلّي، أو الزراعة الحضريّة. وبالإضافة إلى تعزيز القيمة الاجتماعيّة للأراضي، فإن المساحات الشاغرة في المناطق الحضريّة يمكن أن تساعد في النهوض بالإحتياجات الإيكولوجيّة إذا استُخدمت بالإقتران مع البنية التحتية الخضراء .

إنّ ابتكار أساليب شاملة لاستخدام وإدارة العقارات والمساحات الشاغرة في المناطق الحضرية، يوفّر فرصاً مؤاتية لزيادة مخزون المساحات المفتوحة ونطاقها في المدن المكتظّة. وعلاوةً على ذلك، تكتسب العقارات والمساحات الشاغرة أهميّة خاصة في أوقات الغموض والركود الإقتصادي. فهي عادةً لا تتطلّب الكثير من الإستثمارات الرأسمالية أو الصيانة، ويمكن إدارتها على نحو مشترك وتشغيلها بشكلٍ مؤقّت، ممّا يسفر عن نتائج سريعة. ومن الناحية البرنامجيّة، يمكن للمبادرات في المساحات الشاغرة أن تستجيب لحاجات الحيّ، بدءاً من البنية الأساسيّة إلى الزراعة، الى توليد احساسٍ بالملكيّة الجماعيّة.

قبل انفجار مرفأ بيروت، كانت بعض المجموعات تجرّب مبادرات ذات معايير وغايات متنوّعة: كان يجري تطوير مشروع تشجير في أرض شاغرة قرب نهر بيروت؛ تمّ إنشاء سينما في الهواء الطلق تعرض أفلاماً للأطفال في شارع مغلق في الجعيتاوي؛ كما جرى تنظيف حديقة بلدية صغيرة مهملة في محلّة كراكاس...

© دانا مزرعاني

لافتتان مكتوبتان بخطّ اليد وضعتا أثناء تنظيف الحديقة في كراكاس، بيروت، حزيران 2020

بعد الإنفجار، أصبح العديد من المساحات المفتوحة مواقع للإغاثة والدعم للمجتمع المحلّي. على سبيل المثال، اكتسبت حديقة الجعيتاوي هذا الدور عضوياً وتلقائياً بوصفها مدموجة بشكلٍ جيّد في النسيج الحضري ويرتادها العديد من السكان. وقد استحوذت مجموعة محليّة ("Nation Station") على أرض شاغرة تضمّ محطّة وقود مهجورة ومتداعية في تلك المحلّة وذلك لتوفير الغذاء المجاني وأشكال أخرى من المساعدات.

وعلى الرغم من كلّ الصعاب، تؤدّي الممارسات الإجتماعيّة المكانيّة دوراً حيوياً في بيروت. ويمكن أن نلاحظ ذلك، وإن كان بشكلٍ عابر، في كيفية إعادة ظهورها مجدّداً في المناطق المتضرّرة من الإنفجار، حتى وإن لم يكن الناس قد عادوا بعد إلى دورهم وأحيائهم بشكلٍ كامل. يتجلّى ذلك من خلال جلوس الأهالي على الكراسي البلاستيكية خارج محلات البقالة، والأعمال التجارية الصغيرة التي تنشط كنقاط محوريّة داخل الأحياء حيث يرحّب أصحابها بالمارّة المألوفين، ومن خلال السكان الذين يشربون القهوة على شرفات منازلهم أثناء مشاهدة أنشطة إعادة الإعمار، وكذالك الأطفال الذين يلعبون كرة القدم في مواقف السيارات الفارغة. كلّ هذه الحالات تظهر كيف يستعيد الناس ببطء أحياءهم ومساحاتهم المشتركة.

لا شكّ في أنّ إعادة تخصيص العقارات والمساحات الشاغرة في المناطق الحضريّة لن تعالج الجذور المسبّبة لأوجه عدم المساواة القائم، ولكن مثل هذه الإجراءات قد تبقى وثيقة الصلة بالحياة العامة اليومية في المدن. وبينما يواجه لبنان أزمات متعدّدة، ويعاني ويكافح شعبه أكثر كلّ يوم، هناك حاجة ماسّة إلى التضامن. وقد تلعب المساحات التي يمكن أن يلتقي ويتواصل فيها الناس، دوراً مفصلياً في رعاية هذا التضامن. وقد تشكّل المساحات والعقارات الشاغرة مثل هذه المساحات حيث يمكن أن تنشأ فيها الملاعب، و بنوك وجبات الغذاء المجّانية، والبنية التحتيّة الأساسيّة، وحيث يمكن اختبار أشكال جديدة من الحياة المجتمعيّة المشتركة.

المراجع:

-1-http://beiruturbanlab.com/en/Details/619/vacancyas opportunity-re-activating-public-life-in-beirut

-2-http://beiruturbanlab.com/en/Details/619/vacancyas opportunity-re-activating-public-life-in-beirut

عالم متغيّر، لبنان متحوّل
العودة المطلوبة بشدّة إلى أسلوب حياة مستدام

رنا الزين
محاضرة غير متفرّغة وباحثة في جامعة القديس يوسف – مستشارة في علم البيئة

تحوّلت جائحة كوفيد-19 إلى نداء تنبيه على نطاق عالمي. فوسط القرن الحادي والعشرين، أُجبرنا على إعادة النظر في أساليب حياتنا واختياراتنا. إذ إنهار وهمنا بالسيطرة على الطبيعة بفعل فيروس يبلغ عرضه بضعة نانومترات. ولقد أُجبرنا على عمليات الإغلاق التي أبطأت إيقاعنا، بينما مُنحت الأرض بعض الوقت للتنفّس. وبكلّ سرور، شهدنا انخفاضاً كبيراً في مستويات التلوّث والضوضاء. ورأينا النباتات والحيوانات تلج أكثر إلى أماكن محظورة عليها بسبب الإحتلال البشري الراسخ والمهدِّد؛ وهنا تكمن فرصتنا للتصالح مع الطبيعة.

في حين يحاول لبنان التعامل مع تداعيات جائحة كوفيد-19، فإنّه يواجه أيضاً إنهياراً إقتصادياً لم يسبق له مثيل، ممّا يجعل التحدّي أكثر صعوبة. ولكيّ ينهض لبنان مرّةً أخرى، يتعيّن عليه أن ينهض بشكلٍ دائم. وقد ثبُت أنّ الأسلوب القديم للحياة الإستهلاكيّة غير قابل للإستمرار إقتصادياً وإجتماعياً وبيئياً. لذا، يجب علينا التخلّي عن سلوكيات الإنتاج والإستهلاك القديمة واختيار أسلوب حياة مستدام.

علينا أن نعترف بذلك: إنّ الإستدامة لم تعد امتيازاً أو "توجّهاً" يقتصر على بعض الأفراد الواعين بيئياً.

© ميشال صايغ / أرشيف صحيفة "لوريان لو جور"

إنّ الإستدامة الآن، أكثر من أيّ وقت مضى، هي استراتيجيّتنا الجماعيّة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة.

ومع ذلك، هناك بصيص أمل في هذه المحنة. فإنّ الإستدامة ليست مكلفة ولا معقّدة. فعلى المستوى الفردي، هي تنطوي على تبنّي أسلوب حياة بسيط وعملي، والإستهلاك المسؤول والمحلّي قدر الإمكان، وإعادة النظر في أولويّاتنا و"حاجاتنا"، وتبنّي عادات مستدامة جديدة، والتخلّي عن أسلوب الحياة الإستهلاكي المسرف "القديم"، وبالتالي إدماج وتيرة حياة جديدة أكثر تناغماً مع الطبيعة.

وعلى المستوى الجماعي، يجب أن نضع استراتيجيّة للنهوض الإجتماعي والإقتصادي بغية تحقيق الإنجازات التالية:

- الإنتاج محليّاً لخفض الواردات مع إعطاء قيمة للموارد المحليّة وخلق فرص العمل،
- ترويج الحرف التقليديّة (التي تخلّينا عنها) بإستخدام المنتجات الطبيعيّة المتاحة،
- تحقيق اللامركزيّة في الأعمال والمؤسسات لتعزيز النهوض الإجتماعي والإقتصادي وتمكين المحافظات والمناطق النائية،
- تمكين القطاع الصناعي وتطويره مع تطبيق التكنولوجيات المستدامة والإنتاج النظيف،
- إعتماد ممارسات وسياسات زراعيّة مستدامة لحماية مواردنا البيئيّة مع ضمان الأمن الغذائي،
- تخفيف الشره الإستهلاكي لدينا (مثل التغليف غير الضروري، والمنتجات الثانوية، إلخ) للحدّ من إنتاج النفايات للفرد الواحد،
- تنفيذ استراتيجيّات إعادة التدوير وإعادة الإستخدام من أصغر (الأسر) إلى أكبر المستويات (مثل الشركات والمؤسسات)،
- الإستثمار في النقل العام للحدّ من التلوّث والضوضاء، ممّا يجعل قطاع النقل فعّالاً وسليماً بيئيّاً،
- إحداث تحوّل نشط نحو الطاقات الخضراء والمتجدّدة،
- تنفيذ التخطيط الحضري الإيكولوجي لتحويل المناطق الحضريّة إلى "مدن خضراء وقابلة للتنفّس"، والحدّ من التلوّث وتعزيز البيئة المعيشيّة لأكثر من 80 % من سكان لبنان،
- إعادة النظر في العناصر المؤسّسة للإسكان (المساحات السطحيّة، وإستهلاك الطاقة، والعزل، والمواد، إلخ) والقطاع العقاري للحفاظ على المناظر الطبيعيّة المتبقية لدينا،
- المحافظة على التراث الطبيعي وتعزيز قيمته كركيزة لا تتجزّأ من خطّة الإنعاش المستدام في البلد،
- زيادة المساحات الخضراء من خلال ممارسات التحريج، وإعادة التحريج، والحراجة الزراعية لمكافحة التغيّر المناخي والتدهور البيئي،
- جعل التعليم البيئي أولويّة لتنشئة جيل جديد من مواطنين بيئيّين يتمتّعون بحسّ قويّ عبر الإنتماء والوعي البيئي الأصيل، وهو أمرٌ حيويٌّ للتغيير الثوري الذي نسعى إليه لأمّتنا.

إنّ تاريخ لبنان حافل بسلسلة طويلة من الإنهيارات والصعود تعود إلى 12 ألف سنة حين استقرّت أولى حضارات العالم في بلاد الشام. ومن هنا تأتي شهرته في النهوض المتكرّر من تحت الرماد، وإثبات بأنّه لا ينضب وصامد دوماً.

بيد أنّ هذا التاريخ المضطرب لم يرحم هذه "القطعة الصغيرة من السماء" ومواردها الطبيعيّة التي هي من أثمن رصيدها. فعلى سبيل المثال، إنّ أهمّ رمز نعتزّ به وهو "الأرزة"، هو شاهد حيّ على أقدم إرث للدمار "البيئي" في تاريخ الحضارة. في كتابه "The Lebanon: a history and a diary" (لبنان: تاريخ ومذكّرات) (1860)، وصف ديفيد إيركهارت التحوّل الذي ألحقه سكان لبنان المتعاقبون على المناظر الطبيعيّة كالتالي: "في مكان آخر زرع الإنسان الأرض، وفي لبنان، لقد صنعها"؛ أو بالأحرى "أتلفها".

اليوم، وأكثر من أيّ وقتٍ مضى، حان الوقت لإعادة صنع لبنان.

لذا نعم، سوف ننهض من جديد، لكنّنا "سننهض بشكلٍ مستدام!".

الغذاء للبنان: المبادرات الداعمة للزراعة والمزارعين في المجتمعات المحليّة

نبيلة رحال

صحافية في مجلة "أريبيان بيزنس"

©كُن - Kun: متطوعون يحصدون القمح في بتيات لصالح المجتمع المدني والمزارعين

مع كل يوم يمرّ، تصبح مؤشّرات الأزمة الإقتصادية المستمرّة في لبنان أكثر حدّة وقتامة. وقد أدّت كلّ من تداعيات جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك الإغلاق لمدّة شهرين الذي حرم المئات من سبل عيشهم رغم ضرورته، والأثر المدمّر الذي خلّفه انفجار 4 آب، إلى تفاقم الوضع القاتم أصلاً. كما سلّطت الضوء على الحالة المزرية للإكتفاء الغذائي في لبنان، والذي تعرّفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأنّه "بلد ينتج نسبة من حاجاته الغذائية الخاصّة التي تقارب أو تتجاوز الـ100 في المئة من إستهلاكه الغذائي، وأنّ قطاعات الزراعة والصناعة الزراعية في لبنان غير متطوّرة، حيث تساهم بنسبة 5% فقط من إجمالي الناتج المحلّي وفقاً لمنظمة "الفاو" . وبالتالي، فإنّ لبنان يعتمد على الواردات لتلبية الحاجات الغذائيّة لمواطنيه، ويتمّ استيراد 85% من حاجات البلاد الغذائيّة الأساسيّة، وفقاً لـ"الفاو[1]". حتىّ في الأغذية المنتجة محلياً، نجد عادةً مكوّناً مستورداً، سواء كان علفاً لحيوانات المزارع أو البذور أو مبيدات الآفات التي تستخدم في زراعة الخضروات والفواكه، أو حتى الحاويات.

ويتمّ دفع قيمة المواد المستوردة بالدولار في أغلب الأحيان، وهكذا، مع الزيادة المطّردة في سعر صرف العملات الأجنبيّة، أصبحت تكلفة الإستيراد، وبالتالي أسعار هذه المواد، باهظة بالنسبة إلى معظم اللبنانيين.

وارتفع سعر متوسّط الغذاء في لبنان بنسبة 120 في المئة في آب 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لمؤشّر أسعار المستهلك في لبنان. وقد سجّل برنامج الأغذية العالمي (WFP) زيادة بنسبة 56%في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة بين تشرين الأول 2019 ونيسان 2020، فيما جميع المؤشرات ترجّح فكرة إستمرار إرتفاع الأسعار. كما يشير برنامج الأغذية العالمي إلى أنّ 49% من اللبنانيين يشعرون بالقلق في شأن حصولهم على الغذاء.[2]

وعلى الرغم من كآبة الوضع، لم ييأس البعض من محاولة إيجاد حلول، مهما كانت صغيرة، للوضع الغذائي في لبنان. ويقول زياد حوراني، المؤسّس المشارك لمبادرة From the Villages (من القرى)، وهي منصّة للتجارة الإلكترونيّة تربط حالياً 28 منتجاً في قرى عدّة في جنوب لبنان بالمستهلكين في بيروت: "في نهاية المطاف، تولد الأفكار العظيمة من الأزمات، لأنك تحاول حلّ مشكلة واقعيّة". بعد إنفجار بيروت[3] الذي حصل في آب، حوّلت "From the Villages" عملياتها نحو مساعدة المتضرّرين من الإنفجار، وهي الآن تعود ببطء إلى نموذج أعمالها الأصلي، كما يقول هاني توما، المؤسّس المشارك الذي يقود الآن عمليات المنصّة.

في الواقع، ظهرت مبادرات عدّة لإعادة تصوّر علاقة لبنان بالغذاء الذي يستهلكه من خلال العودة إلى الأساسيّات، وتشجيع المزيد من الإنتاج المحلّي أو دعم المزارعين المحلّيين والصناعيّين الزراعيّين.

وتهدف بعض هذه المبادرات إلى تشجيع الأفراد أو المجتمعات المحلّية على زراعة جزء من حاجاتها الغذائية. وقد وجدت هذه الأنواع من المبادرات أراضي خصبة خلال تدابير الإغلاق المتعلّقة بجائحة كوفيد-19 يقول سليم زوين، المؤسّس المشارك لمجموعة "إزرع" IZRAA على موقع "فايسبوك"، التي ينتسب إليها أكثر من 44 ألف عضو، وهي منصّة مجتمعيّة يشارك فيها الأعضاء تحدّيات الزراعة ويقترحون الحلول في ما بينهم: "إنّ المزج بين الشعور بالملل في المنزل والقلق من الحصول على الطعام، أدّى إلى زيادة الإهتمام بالزراعة المنزلية". ويضيف أنّ الإهتمام بالزراعة الفرديّة قد ازداد بعد الإغلاق، وإرتفع عدد الأعضاء بمعدّل 1000 عضو كلّ بضعة أيام. ويقول زوين إستناداً إلى ملاحظاته عن المجموعة: "مع نجاح الناس في جهودهم الزراعيّة الصغيرة، مثل زراعة الأعشاب على شرفاتهم، فقد تطوّروا إلى مشاريع أكبر حيث يزرع العديد منهم الآن قطعاً صغيرة من الأراضي في قراهم". ويضيف أنّ الأسئلة التي طرحها أعضاء المجموعة تجاوزت الزراعة، حيث يسأل الناس عن رعاية حيوانات المزارع وحتى عن دودة القزّ (على أمل إستخدام الخيوط لصنع ملابسهم الخاصّة).

وأدّى إنفجار المرفأ إلى نزوح المزيد من الناس من بيروت إلى الجبال، حيث قاموا مرّة أخرى بزراعة ما أمكنهم زراعته.

كما قامت البلديات، مثل بلدية الشوير- عين السنديانة، بتشجيع زراعة الفواكه والخضروات داخل مناطقها، إما من خلال توزيع البذور على السكان أو من خلال تقديم أراض يزرعها السكان أنفسهم أو مزارعون محترفون. وفي بداية موسم الخريف الحالي، وُزِّعت المحاصيل التي زرعتها البلدية على الأسر المحتاجة في المجتمع.

وبالتوازي مع هذه الجهود التي تشجّع على الزراعة، هناك أيضاً مبادرات عدّة تمّ إطلاقها منذ أواخر العام 2019 وحتّى الآن، والتي تدعم منتجي الأغذية المحليّين. ورغم أنّ مفهوم دعم المنتجين المحليّين ليس جديداً في لبنان - "سوق الطيّب" هو أحد الأمثلة الناجحة لسوق المزارعين، الذي انتقل مؤخّراً إلى موقع أكبر في مار مخايل - فقد كان المستهلكون أكثر انفتاحاً على احتضان هذه المنتجات لأنّ المواد الغذائيّة المحليّة عموماً أقلّ كلفة ومتوفّرة أكثر من المنتجات المستوردة. يقول زوين أنّه بعد إنفجار بيروت وتدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد، إزداد الإهتمام الدولي بتمويل المنتجات الزراعيّة المحليّة.

وعلى الرغم من ميزة هذه المبادرات، فمن المرجّح أن يبقى تأثيرها محصوراً بالمجتمع المحلّي والأفراد، في غياب خطّة وطنيّة للزراعة والإصلاحات، بمبادرة حكوميّة. وتشمل هذه الخطّة، وفقاً لزوين، إنشاء وتمكين تعاونيات المزارعين في لبنان بغية خفض التكلفة على المزارعين (تقاسم الآلات على سبيل المثال)، ومنحهم القدرة على المساومة مع التجّار. كما يمكن أن تشمل الإعفاء الضريبي على السلع المستوردة للصناعات الزراعيّة، أو الدعم للصادرات. إنّ الإقتراحات كثيرة، والمسار طويل قبل أن يستطيع لبنان أن يعلن حقاً مساهمة المنتجات "من المزرعة إلى المائدة" في نسبة مئويّة من إنتاجه الغذائي على الأقلّ. ولكن على الأقلّ، هناك جهود صادقة وفعّالة تسير في الإتجاه الصحيح.

المراجع

منظمة الفاو في لبنان:
http://www.fao.org/lebanon/fao-in-lebanon/leba-/non-at-a-glance/en

برنامج الأغذية العالمي في لبنان:
https://www.wfp.org/countries/lebanon

مبادرة
/From the Villages: https://www.fromthevillages.com

إعادة النظر في التعليم بعد كوفيد-19: هل المدارس مجهّزة لهذا التغيير في الصيغة؟

كمال أبو شديد
عميد كلية العلوم الإنسانية في جامعة سيدة اللويزة

لقد دفع تفشّي جائحة كوفيد-19 غير المتوقّع، المؤسّسات التعليميّة إلى الإنتقال إلى صيغ تدريس مؤقّتة للطوارىء. وقد أحدثت الجائحة تحوّلاً في البارادايم، مع ردود فعل مختلفة للتكيّف مع متطلّباته. وجاء ردّ فعل لبنان وفق وسائل تمّ تكييفها لضمان إستمراريّة التعليم أثناء الإغلاق.

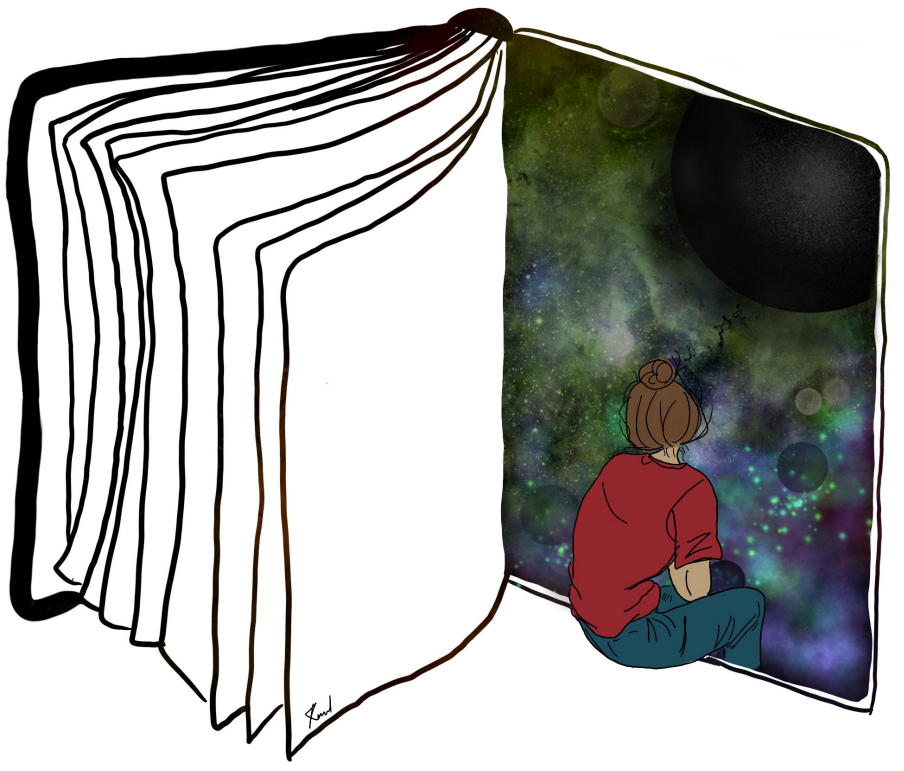
© زعفران لـRand Hm @zaafa_art

إذ حدّد التعميم رقم 15 الصادر عن وزير التربية والتعليم العالي (MEHE) في 17 آذار 2020، ثلاثة مسارات متوازية لإعادة ربط الطلّاب بالمناهج الدراسيّة وهي: (1) بثّ تلفزيوني لمحاضرات طلّاب صفَّي التاسع والثاني عشر، وكذلك من لا تتوافر لديهم الإنترنت؛ (2) توفير منصّات إلكترونيّة لتأمين التواصل التفاعلي بين المعلّمين والطلّاب في مديريات وزارة التربية والتعليم العالي والجامعة اللبنانية؛ (3) توزيع المواد والإمتحانات على الطلّاب من خلال مدراء المدارس. وقد تمّ إختيار المسار المناسب بناءً على تقدير مدير المدرسة المعنيّ.[1] كما دعت وزارة التربية والتعليم العالي المعلّمين المتطوّعين من المدارس الرسمية والخاصّة إلى تصوير دروس لبثّها على التلفزيون تستهدف الطلّاب الذين تقرّرت مشاركتهم في الإمتحانات الرسميّة.[2]

وكانت طريقة المسارات الثلاثة أقرب إلى البنية التحتيّة والوصول إلى المحتوى منه إلى أصول التدريس من أجل التعلّم. ولم تعطَ الأولويّة للعنصر التربوي نظراً إلى الطابع الطارىء لعملية الإنتقال، وبسبب غياب خطط للطوارئ تسترشد برؤية. وبالتالي، فإنّ "التدريس عن بُعد في حالات الطوارئ" الذي اقترحه هودج وآخرون (2020)[3] يعكس بصورة أدقّ طريقة تقديم المحتوى أثناء الجائحة من تعبير التعلّم أونلاين. لا يقتصر التعلّم أونلاين فقط على تقديم المحتوى، ولا هو أداة تستخدم بعيداً عن أصول التدريس. إنّه فنّ يتطلّب مهارات وكفايات في تصميم غرف الدردشة، وأنشطة لتسهيل حلّ المسائل، والتفكير الناقد (برانش ودوساي، 2015)[4] ناهيك عن تشجيع المناقشات بين المتعلّمين ضمن الحوار الفكري في تقاليد الانسانيات.

ومؤخّراً، نصّ القرار 2020/463 على تطبيق التعلّم المدمج في المدارس، جزئيًا وتدريجيًا، بدءًا من 10 تشرين الأول 2020[5] . وتضمّن القرار 5 مواد، لم يركّز أيّ منها على أصول التدريس. حتّى أنّ تضارب السلطات بين وزارة التربية والتعليم العالي و"المركز التربوي للبحوث والإنماء" (CERD) قد أحبط مبادرات تدريجيّة لتحقيق الإستفادة القصوى من تجربة الأونلاين أثناء الجائحة.

البنية التحتيّة والوصول إلى المرافق والأدوات

وبسبب البنية التحتيّة المتداعية، تعطّلت حصص التعليم أونلاين بشكل متكرّر بسبب إنقطاع التيار الكهربائي، ممّا أدى إلى الإحباط والتعطيل. وشكّل ضعف الإتصال عائقاً بالقدر نفسه أمام التدريس بصرف النظر عن القطاع المدرسي. فقد تمّ ردع تحميل الصور بسبب محدوديّة عرض النطاق الترّدّدي (Bandwidth)، وإيقاف تشغيل مقاطع الفيديو و كتم خيارات الصوت للحفاظ على إستهلاك عرض النطاق الترّدّدي إلى أدنى حدّ ممكن لإكمال الحصص.

وقد وجدت المدارس التي لديها إشتراك في Office 365 أنّه من المفيد إستخدام Skype for Business أو Microsoft Teams لتقديم خدمة التعليم أونلاين أو عبر تقنية "زوم" (Zoom)، على عكس المدارس التي تستثمر أقلّ في التكنولوجيا. كان المعلّمون يكملون محاضراتهم بين الحين والآخر بتسجيلات صوتيّة، ويستخدمون منتدى المناقشة على تطبيق Blackboard أو Moodle، حسب "نظام إدارة التعلّم" (LMS) المعتمد في المدارس. ومن المعروف في لبنان أنّ المدارس الخاصّة تستخدم نظام LMS في التعليم والتعلّم أكثر من نظيراتها في القطاع العام. وأثار الخلاف في توزيع المرافق والأدوات بين المدارس الرسمية والخاصة، المخاوف بشأن قضايا الاتاحة، والانصاف والمساواة وسط الفجوة الرقميّة.

ماذا حدث خلف شاشة التوقّف أثناء الإغلاق؟

إنّ النظام المدرسي في لبنان يلتزم في معظمه وبشكلٍ كبير النماذج التقليديّة للتعليم في مظاهره المختلفة، بما في ذلك التركيز على المحاضرات والمناهج المتمحورة حول المعلّم، والتي تضعف التعليم البنائي وتحدّ من التفكير النقدي. وهذا الضعف التربوي الملحوظ في تدريس الرياضيات والعلوم، على سبيل المثال، أكدّته نتائج إختبار لبنان في " إتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي" (TIMSS) خلال السنوات القليلة الماضية. كما يبدو أنّ بيئة الصفّ المدرسي التقليديّة قد انتقلت أيضاً إلى بيئة الأونلاين. وفي حين أنّ هناك أبحاثاً قليلة حول البيئة الصفّية في المدارس اللبنانية، إلّا أنّه لا يُعرف الكثير عن التفاعل بين الطالب والمعلّم أونلاين، والأهمّ من ذلك كيف تمّ دمج الطلاب ذوي التحدّيات المعرفيّة وغير المعرفيّة في التعليم عن بُعد في حالات الطوارىء. وتشير الأدلّة القولية إلى استياء واسع النطاق بين الطلّاب وأولياء الأمور بسبب ضعف الإتصال وسوء إدارة الصفوف المدرسية من قبل بعض معلّمي المدارس في كلّ من القطاعين الخاصّ والعام.

إلى أين التعليم في مرحلة ما بعد كوفيد19-؟

- التدريب:

منذ بداية الجائحة، قدّمت بعض المدارس التدريب إلى معلّمي المدارس للإنتقال إلى التدريس عن بُعد في حالات الطوارئ في فترة قصيرة. بيد أنّ التدريب كان موجّهاً نحو كيفيّة إستخدام الأدوات بدلاً من تخصيص التكنولوجيا لأغراض التربية والتقييم. وعلى الرغم من ذلك، تمكّن المعلّمون، وخصوصاً المحافظين "اللوديين" منهم، من التأقلم مع تعقيدات نقل التدريس إلى بيئات التعلّم الإفتراضيّة. وبما أنّ خدمة التعليم أونلاين ستبقى معنا في المستقبل القريب، فمن المستحسن أن يشمل تدريب المعلّمين التصميم التعليمي الذي تقوده نظريات التعلّم.

- الموارد التعليميّة المفتوحة (OER):

إنّ القطاع التربوي مدعوٌّ إلى نشر الموارد التعليميّة المفتوحة وبشكلٍ علني أونلاين والموجودة في المجال العام. ويمكن للموارد الإبداعيّة أن تعزّز التعلّم الموجّه ذاتياً وتعوّض الطبيعة "الثابتة" للكتاب المدرسي.

-السياسات:

لا بدّ من صياغة القوانين التعليميّة اللازمة لإضفاء الشرعيّة على التعلّم أونلاين، مع الحرص على وضع معايير ضمان الجودة لتأمين نوعية ونزاهة عملية خدمة التعليم أونلاين.

المراجع

1- التعميم 15 ، https://www.mehe.gov.lb/ar/LegislationsRegulations/All/Details?LegislationRegulationId=1012

2- التعميم 16، https://www.mehe.gov.lb/ar/LegislationsRegulations/All/Details?LegislationRegulationId=1010

3- https://er.educause.edu/articles/2020/3/the-difference-between-emergency-remote-teaching-and-online-learning

4- (ر. برانش و ت. دوساي 2015). "Survey of Instructional Design Models" (مسح نماذج التصميم التعليمي). جمعية الاتصالات التربوية والتكنولوجيا (AECT).

5- https://www.mehe.gov.lb/ar/LegislationsRegulations/All/Details?LegislationRegulationId=1065

All/Details?LegislationRegulationId=1065

قراءة عموديّة لأزمة القطاع التعليمي

سمير سكيني
صحافي

في ظل الإنهيار الحالي، لا مناص من التسليم بأنّ الضرر طاوَل قطاعات الدولة كافّة من دون استثناء، ولو بنِسَبٍ متفاوتة، وإن حظيَ بعضٌ منها باهتمامٍ فريد وكانت له بالتالي فرص أوفر للصمود.

قد يكون قطاع التربية والتعليم أكثر المتضرّرين، وأكثرهم عجزاً عن الاستمرار. أساساً، كان هذا القطاع مهمّشاً تاريخيّاً في لبنان، واشتدّ تهميشه ما بعد اتّفاق الطائف. إنّما المؤسف هو أن الضوابط تزداد عليه في هذه الأزمة، عوضاً عن وضع خطط استراتيجيّة لإنقاذه. وحتّى عندما اتّجهت بعض الأطراف السياسيّة لإبداء الدعم في هذا الميدان، أتى لشقّه الخاص حصراً، على حساب الشقّ العام، بينما يُفترض أن تكون المسألة معكوسة، أو أقلّه أن يُقام تزاوجاً بين الشقَّين.

تجلّت إرهاصات الأزمة في قطاع التربية والتعليم على مستوياتٍ عدّة، بدءاً من أبسط حقوق الطلّاب وصولاً إلى أقصى الواجبات في السياسة التربويّة -وما بينهما. نحاول في مقالنا الإضاءة على معظم هذه الجوانب، بالتدرّج من أعلى إلى أسفل:

نظرة السلطة إلى قطاعات الدولة

لا يُخفى على أحد أنّ التعليم ليس من أولويّات السلطة الحاكمة. يمكن استبيان ذلك (مثلاً) عند معاينة ميزانية الجامعة اللبنانية عبر السنين؛ إذ بلغ مجموع "التشحيل" المتراكم من عام 2005 إلى عام 2014 نحو 210 مليارات ليرة، عوضاً عن تدعيم هذه الميزانيّة، أو أقلّه الحفاظ عليها، وهي الآن تُقارب الـ 370 مليار ل.ل. سنويّاً فقط، وبالليرة اللبنانية طبعاً. عدا عن الأرقام، المنطق السائد لا يَحتسب عادةً قطاع التعليم قطاعاً منتجاً. غالباً ما يكون التركيز على القطاع المصرفي والسياحي (علماً أنّهما يتّكِئان على الاقتصاد الرَيعي)، أو يكون الحديث عن الزراعة والصناعة باعتبارهما القطاعَين المُحرّكَين للاقتصاد المنتج. بينما يُغَيّب قطاع التعليم، علماً أنّه في صلب عمليّة "الانتاج"، إذا ما نظرنا إلى الطالب كقيمة معرفية قابلة لأن تتطوَّر وأن تُطوّر مجتمعها في الوقت عينه.

إستراتيجيّة الإدارات

إدارات الجامعات الخاصّة توجّهت لاعتماد ما يُسمّى "سياسة السنّارة"، حتى لو لم تعلن ذلك صراحةً. قرّرت عدم دَولَرة الأقساط (وهذا مطلوب)، فأصدرت تعميمات تعلن فيها الحفاظ على 1$ = 1500 ل.ل. إنّما، يأتي ذلك مشروطاً بأنّ تسعيرة الفصل الثاني قابلة للتغيير. هذا يعني أنّ الإدارة ستعتمد سعر الصرف الرسميّ في أقساط الفصل الأوّل، ليتسجّل الطلّاب، ثم تعدّله (على الأرجح وفق سعر المنصّة، 3900 ل.ل.) في الفصل الثاني، فتعوّض الفرق، وأكثر. بذلك، يكون الطالب قد أكل الطُعم، وعلق بالسنّارة، مضطرّاً إلى متابعة عامه الجامعي بكلفةٍ أعلى.

الأساتذة والإستغلال المُضاعَف

هنا، دخلنا في خانة المتضرّرين. فالأساتذة، بجزءٍ منهم، غير مهيئين أساساً لعرض صفوفهم أونلاين، كونهم بقوا لعقودٍ أسرى المنهاج الرتيب عينه. جزء آخر مُهَيّء، إنّما وقعت على هؤلاء مسؤوليّة تحديث المواد، بشكلٍ فردي (من دون أي بدل إضافي)، لسدّ

© عذراء قنديل - Infectuous Melancholy

الفجوة الهائلة بين متطلّبات التعليم عن بُعد والمادة الموجودة أساساً. وهذا ما كان يجب أن يكون من صلب مهمّات الوزارة منذ ما قبل زمن الكورونا حتّى. ناهيك عن تبِعات الأسلوب المُدمَج للتعليم، من حيث المخاطر الصحّية أم من حيث إطالة أمد الحصص لتعويض الفرق، لكن من دون لمح ذلك في المعاشات. أساساً، مدارس وجامعات عدّة اقتطعت من رواتب معلّميها وموظّفيها، أو حتى طردت منهم من دون سابق إنذار.

الطلّاب، الحلقة الأضعف؟

أمّا الطلاب، فهم قاعدة الهرم. وهم من يتحمّلون القدر الأكبر من تبِعات الانهيار، بدءاً من صعوبات التسجيل وصولاً إلى التخرّج والبطالة. حتّى أولئك الذين نفّذوا بريشهم وتابعوا دراستهم في الخارج، أمسوا أسرى التعميمات المصرفية التي قبضت على حساباتهم وعلى تحويلات أهاليهم وعرقلت مسيرتهم الأكاديميّة.

أما في الداخل، فالتغيّرات في البنية الطلابية عديدة، أبرزها "الهجرة الداخلية"، أوّلاً من التعليم الخاص إلى الرسميّ: مثلاً، يُقَدّر أن الجامعة اللبنانيّة ستستقبل 5000 - 6000 طالب إضافي هذا العام بسبب:

1 -النزوح من الجامعات الخاصة.

2 - عودة طلّاب مهاجرين لن يتمكّنوا من استكمال دراستهم في الخارج بعد انهيار سعر الصرف.

3 - المتخرّجون بموجب الإفادة.

ثانياً، نقصد بـ "الهجرة الداخلية" أيضاً خروج الطالب من التعليم عموماً، بسبب عدم قدرته تأمين رسوم التسجيل أساساً، ليتوجّه بذلك إلى البطالة المُقَنّعة. كل هذا يستتبع بالضرورة ضرباً لمستوى التعليم في لبنان. ناهيكَ عن غلاء الكتب والقرطاسية والمواصلات والاتصالات...

في هذا السياق، تقول رنا، وهي طالبة "سابقة" في إحدى الجامعات الخاصّة: "فضّلتُ أن أكمل تعليمي في الجامعة اللبنانية، لأسبابٍ ماليّة. فأنا انتهيتُ للتَو من السنة الثانية، وبقيَت لي 3 سنوات. أستطيع إكمالها في جامعتي السابقة إذا بقيَت تسعيرة الأقساط على الـ 1500 ل.ل. لكن هذا ما لا يبدو مؤكّداً، ولا أحبّذ أن أغامر وأنخدع في منتصف العام عند إقرار التسعيرات الجديدة، ما سيمنعني من المتابعة، وأكون بذلك قد خسرتُ عاماً جامعيّاً". بينما يغامر معظم طلّاب السنوات الأخيرة من دون تغيير جامعتهم، فهم يحسبون أنّه "حتّى لو أكَلنا الضرب، وتَغَيَّرت التسعيرة، سيكون ذلك في فصلنا الأخير في الجامعة". تُضيف رنا: "إنعكاس هذه القرارات لا يتعلّق بالماديات فقط. هذا التردّد والضياع تجاه حسم خيارنا (رهناً بمعطياتٍ مجهولة)، يراكم علينا ضغطاً نفسيّاً أيضاً". أمّا النوادي الطلّابيّة المستقلّة، فقد أشارت إلى أن تدهور الوضع المالي سيغيّر كل مقاربة الطلّاب للتعليم، فهم باتوا يبحثون عن الأرخص بغض النظر عن المستوى، حتّى أنّهم ما عادوا يمتلكون "تَرَف" دَوبلة الصفوف أو فتح عامٍ جديد إن كانوا ينوون تخفيف ساعات الدراسة للعمل بالتوازي معها، وهذا يستتبع بدوره إشكاليّاتٍ جديدة.

لكن على الرغم من ذلك، لا يصحّ اعتبار الطلّاب الحلقة الأضعف، لسببٍ بسيط: إدراكهم لحقوقهم. وهذا ما يضعهم في مقدّمة الفئات الثورية والناشطة في لبنان. إذ أنّ معظم هؤلاء، وبفضل انتفاضة 17 تشرين، باتوا أكثر التصاقاً بالشأن العام، وتمكّنوا في غير مرّة من تحويل قضاياهم الداخلية إلى قضايا رأي عام، وها هم يبادرون منذ أشهر إلى ترتيب صفوفهم في تنظيمات طلابيّة قاعديّة علمانيّة وديمقراطيّة التوجّه.

الأفق شبه مسدود

على ما ذُكر، تبدو الحلول معدومة. فكما أنّ أزمة قطاع التعليم من أزمة النظام كلّه، فحلّ الأولى يكون بحلّ الثانية. لكنّ إعادة ترتيب القطاع ممكنة بخطوات مُحدّدة ومُستعجَلة، للحدّ من تبِعات الإنهيار.

إدارياً، بضعة اجراءات متعلّقة بسياسات القطاع العام باتت مُلحّة. مثل تحديد الملاكات في الجامعة اللبنانية والثانويات، كسبب ونتيجة لوقف التوظيف السياسي التحاصصيّ. على مستوى آخر، يجد بعض الأساتذة أنّ هذه هي اللحظة المناسبة لإعادة وضع التعليم المهني في الواجهة، ونزع التنميط السلبي عنه. فالتوجّه إلى المهني من شأنه أن يخفّف من التخمة التي تصيب التعليم الجامعي، وأن يمدّ سوق العمل بالمهن المطلوبة منه اليوم، وأن يحلّ جزئياً إشكالية البطالة المُقَنّعة.

إقتصادياً، لا حلّ إلّا بإعادة هيكلة الموازنة العامة للحكومة، بشكل يُعطي الأولويّة للقطاعات المنتجة، ضمناً التعليم. ومن جهة أخرى، وقف مزاريب الهدر، وإعادة استثمار قدرات الخرّيجين في الأعمال والأبحاث العلميّة داخل البلد، عوضاً عن استجداء الشركات الأجنبية. أمّا التخبّط فهو في ملف التعليم عن بعد، ولا يبدو أنّ هناك مهرباً من "التضحية" بجيلٍ بسبب سياسات الترقيع.

"قطوع وبيمرق"؟ كلا، هذه المرّة الأزمة بنيويّة. إن لم تُعالج جذرياً اليوم فستحمل لاحقاً إنهيارات أسوأ. آن الأوان إذاً لنعيد ترتيب أولويّاتنا، ولإدراك أن قطاع التربية والتعليم - بفضل المعرفة والقوى البشريّة التي ينتجها - هو الضامن الأساس لاستمرار المجتمع.

المنقذة

© عمل فني للفنان محمد خياطة

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.peacebuildingsupplement.org

تصميم وتنفيذ:
ألينا مراد

خط: بناء السلام
خليل ماجد

تدقيق لغوي:
جميل نعمة

ترجمة إلى العربية:
لينا اسحق لحود